وثيقة رقم ١:

نص كلمة وزير الخارجية التركي، عبد الله غول، أمام أعضاء المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية[١] [مقتطفات]

٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥

السيد الرئيس الدكتور حسن خريشة

السادة أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني الأعزاء

(....)

إنه من دواعي الفخر والاعتزاز لي أن أكون أول وزير خارجية يتحدث إلى المجلس التشريعي الفلسطيني؛ ولهذا أتقدم إليكم بعميق الشكر (....).

إنني، باسم الشعب التركي، أشاطركم بحزن عميق فقدانكم لقائد ورمز الشعب الفلسطيني، ياسر عرفات رحمه الله. وفي هذه المناسبة نتذكره بالاحترام والتقدير والإجلال.

السيد الرئيس، السادة أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، إن الشعبين التركي والفلسطيني يجمعهما تاريخ مشترك يعود لمئات السنين، على الصعيد الثقافي والإنساني والديني، وسوف تزداد هذه العلاقات في المستقبل.

وتركيا البلد الصديق والوفي لفلسطين، قامت دائماً بدعم القضية العادلة للشعب الفلسطيني الشقيق، لتحقيق هدفه في العيش في دولته المستقلة الحرة.

وفي هذا الخصوص، وفي ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وفي النزاع العربي الإسرائيلي، أخذت تركيا بعين الاعتبار الموازنة بين الحقوق المشروعة والمصالح لجميع الأطراف. وفي ١٥ تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٨٨، تم إعلان الدولة الفلسطينية، وكانت تركيا أول الدول التي تعترف بها.

إن تركيا هي الدولة المسلمة الوحيدة التي لها تمثيل دبلوماسي قنصلي في الضفة الغربية والقدس منذ ١٩٢٥.

إن مستقبلي الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي مرتبطان معاً. ولهذا لا يمكن بناء مستقبل أفضل في المنطقة من خلال بناء الجدران والحواجز، وإنما بتحرك الشعبين وبالاتفاق والفكر السليم. والوسيلة الوحيدة التي ستمكن الطرفين من النظر بثقة إلى المستقبل هي التوصل إلى اتفاقية سلام قابلة للتنفيذ، ضمن أطر القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والأمم المتحدة، أي بإقامة دولتين:

فلسطينية وإسرائيلية، قابلتين للتعايش جنباً إلى جنب، ضمن حدود متعارف عليها وآمنة. وأعتقد بأنه يجب الاستفادة من الفرصة المتاحة ضمن خطة خارطة الطريق.

إنه لمن الواضح أن أساليب الضغط والحصار، المتبعة ضد الشعب الفلسطيني، لن تجلب الأمن والراحة لإسرائيل. يجب فهم أن الأمن وحده لن يجلب السلام في الشرق الأوسط، بل إن السلام يمكن أن يحقق الأمن.

إن سياسة العنف والإرهاب لن تخدم سوى الأطراف المعادية للسلام، ولهذا يجب إنهاء سياسة العنف هذه بأسرع وقت. وأنا أؤمن بأنه يقع على عاتق الإدارتين، الفلسطينية والإسرائيلية، مسؤولية تاريخية للتوصل إلى حل عادل وشامل.

وأرى أن من المهم أن تقوم الإدارة الفلسطينية ببذل أكبر جهد ممكن لتنفيذ الالتزامات الأمنية المترتبة عليها، الأمر الذي سيساعد على دعم مسيرة السلام في المنطقة. إننا نثمّن وندعم الجهود المبذولة من قبل القيادة الفلسطينية، في إطار برامج الإصلاح في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، المستمرة في الطريق نحو بناء الدولة الفلسطينية المستقلة.

وأنا واثق تماماً بأن الدولة الفلسطينية، القادرة على تأمين الشفافية في المجال المالي، وتفعيل الآليات الديمقراطية، والمنفذة للإصلاحات اللازمة، والقادرة على محاربة الفساد، ستكون دولةً فلسطينيةً قويةً في إدارتها الداخلية، وقادرةً على التقدم نحو السلام. (....)

في هذه المرحلة الحساسة، التي نمرّ بها، تعيش فلسطين مرحلة انتخابات بدأت منذ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، وستستمر حتى نهاية هذا الشهر، وعلى مراحل. وبعد أربعة أيام ستقومون بانتخاب رئيسكم. وعلى الأرجح، ستقومون في ١٧ أيار/ مايو ٢٠٠٥ بالانتخابات التشريعية.

إننا نتابع هذه التطورات بالتقدير والاهتمام. ولمتابعة الانتخابات، سنقوم بإرسال فريق مكون من موظفين حكوميين وأكاديميين، للمشاركة في المراقبة على الانتخابات.

وبناء على طلب مقدم من إخواننا الفلسطينيين في العام ٢٠٠٣، وفي مجال القانون الدستوري، قمنا بتوظيف أفضل الخبراء لتدقيق مسودة القانون الأساسي (الدستور الفلسطيني)، وقمنا بتسليمكم التقرير المتعلق بها. وإننا نؤكد رغبتنا في الاستمرار في تقديم الدعم، في مجال الإصلاح الإداري في فلسطين. لقد قمنا ومازلنا مستعدين حتى اليوم لدعم التقدم في مسيرة السلام، ودعم السلطة الوطنية الفلسطينية في بناء مؤسساتها. وفي حالة الطلب منا، فإننا مستعدون للمشاركة بخبراتنا في المجالات الإصلاحية والمؤسساتية مع إخواننا الفلسطينيين.

السيد الرئيس، السادة الأعضاء:

لقد قامت تركيا بالمساهمة الجادة، أكثر من أية دولة أخرى، في مجال حل الخلافات الحقوقية الدولية بين فلسطين وإسرائيل، ضمن الطرق السلمية خلال مرحلة المفاوضات السلمية. (....)

ومن ناحية أخرى، وضمن إطار الأمم المتحدة أيضاً، تشارك تركيا في اللجنة الدولية للمحافظة على الحقوق المكتسبة للشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى عضوية تركيا في لجنة القدس في الأمم المتحدة. وكذا وبنفس الشكل، من خلال منظمة الأونروا، التي تهدف للتخفيف من معاناة اللاجئين الفلسطينيين. (....)

فهذا الدور، ليس سوى دليل على المواقف الصديقة التي تؤديها تركيا، للتسهيل والمساعدة في التقريب بين المواقف، والتوصل إلى السلام الفلسطيني الإسرائيلي. (....)

أريد تجديد التأكيد على أن تركيا تساند وتدعم الشعب الفلسطيني، الذي يمرّ بمرحلة صعبة جداً. وأنتم على معرفة تامة بموقفنا المبدئي والحازم بخصوص الجدار، الذي تقوم إسرائيل بإنشائه. (....)

إن تركيا ترى أن الطريق الوحيد لتحقيق اتفاق شامل، يضمن التعايش بين فلسطين وإسرائيل، جنباً إلى جنب وضمن الحدود المتعارف عليها، هو العودة إلى طاولة المفاوضات. وعلى هذا الصعيد، أود التأكيد بأن تركيا مستعدة لبذل ما بوسعها لتقديم العون للطرفين، في الجهود التي ستبذل من أجل التوصل لاتفاق سلام.

ومن منطلق كون تركيا تحظى بالثقة من قبل الطرفين، ورغبةً منها في المساعدة في الجهود المبذولة للتوصل إلى سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، سنكون فخورين باستضافة أي اجتماعات ثنائية أو دولية. وفي حالة الطلب، ستكون تركيا مستعدة للمشاركة في أية قوات مراقبة دولية في قطاع غزة، إذا ما تمّ الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من قطاع غزة.

ستستمر تركيا ببذل الجهود للمساعدة في التوصل إلى حلّ عادل للخلاف الفلسطيني الإسرائيلي، حتى قيام دولة فلسطينية مستقلة داخل الحدود المعترف بها، تعيش بسلام وأمان بجانب الدولة الإسرائيلية.

السيد الرئيس، السادة الأعضاء إن الشعب التركي يتقاسم الشعور مع الشعب الفلسطيني الشقيق في هذه الفترة الصعبة التي يعيشها، وسيقدم كل ما بوسعه من دعم معنوي ومادي لإنهائها. (....)

وأود أن أؤكد، وبكل سرور، على العلاقة المتينة والبعيدة عن الخلافات في المجال السياسي مع فلسطين، ونولي اهتماماً كبيراً في علاقاتنا مع فلسطين، ونعمل على توطيد هذه العلاقات على جميع الأصعدة الممكنة.

وفي هذا الخصوص، وكمؤشر على اهتمامنا لتقوية العلاقات المختلفة ولزيادة المساعدات ولتنمية الاقتصاد الفلسطيني، قمنا في شهر كانون أول / ديسمبر ٢٠٠٣، بالبدء في خطة اقتصادية واجتماعية شاملة. وضمن هذا الإطار قمنا بتعيين الوزير السابق ورجل الدولة المميز، السيد وهبي دنشارلر، كمنسق للتعاون الاقتصادي والاجتماعي مع الجانب الفلسطيني. (....)

(....) ولتنفيذ المشاريع في الأماكن المناسبة ولمتابعتها، نخطط لافتتاح مكتب للوكالة التركية للتعاون والتنمية (TIKA) في القدس أو في رام الله، ويسعدني تقديم رئيس الوكالة السيد هكان فيدان، الذي يرافقني.

بالإضافة لذلك، سوف نرسل لفلسطين في الفترة ما بين ٣١ كانون الثاني/ يناير و٦ شباط/ فبراير، لجنة تقنية للعمل على تثبيت المشاريع المحتمل تنفيذها، برئاسة السيد وهبي دنشارلر، المنسق للشؤون الفلسطينية. (....)

إنه لمن دواعي سرورنا رؤية العلاقات القوية بين الغرف التجارية لدولتينا، وكما تعلمون فإنه تمّ التوقيع على اتفاق للتعاون المشترك بين الغرف التجارية لكلا الدولتين. ولقد قام رئيس الغرفة التجارية الفلسطينية، السيد أحمد هاشم الزغير، بزيارة إلى تركيا بين الفترة من ٢١-٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣.

إننا نحفز القطاع الخاص في دولتينا للشروع بدارسة المشاريع المتبادلة، ولتقوية العلاقات التجارية والاقتصادية، ولتوسيع نطاق ساحات العمل المشترك. ولقد قمنا بإعفاء جميع حاملي جوازات السفر الدبلوماسية الفلسطينية من تأشيرة الدخول إلى تركيا، خلال زيارتهم التي لا تتجاوز الشهر، وأيضاً قمنا بالتعميم على جميع ممثلياتنا القنصلية في العالم بمنح حاملي مختلف جوازات السفر الفلسطينية تأشيرات الدخول رأساً وبدون تأخير.

السيد الرئيس، السادة الأعضاء إن عملكم الذي تقومون به في مجلسكم التشريعي يمنحنا القوة والتصميم على الاستمرار في التعاون في دعمنا للشعب الفلسطيني.

وأستغل هذه الفرصة لأقدم لكم أحرّ التمنيات باسمي وباسم الشعب التركي، بأن تتوصلوا إلى حلّ دائم للقضية الفلسطينية العادلة. أشكركم جميعاً مرةً أخرى، وأقدم لجميع أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني الموقرين خالص التحيات.

وثيقة رقم ٢:

كلمة محمد نزال عضو المكتب السياسي لحركة حماس في مهرجان الذكرى السنوية التاسعة لاستشهاد يحيى عياش[٢] [مقتطفات]

بيروت، ٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥

الحمد لله ربّ العالمين ، ولا عدوان إلا على الظالمين، والصلاة و السلام على إمام المجاهدين، وقائد الغرّ الميامين، محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه ..

أيها الأخوة .. أيتها الأخوات :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

فإنّنا نحيي معكم اليوم الذكرى السنوية التاسعة لاستشهاد القائد المجاهد يحيى عياش، الذي قضى شهيداً - بإذن الله - بعد حياةٍ قصيرة تميّزت بالإبداع في مقاومة العدو الصهيونيّ، إذ استحقّ هذا الشاب المهندس المتميّز في علمه، وخلقه، أن يحوز على لقب "مهندس العمليات الاستشهادية"، تلك العمليات التي حوّلت المجاهدين إلى قنابل بشرية تفزع العدو وترعبه، وتثخن فيه الجراح وتقتله.

(....)

لذا كان "المهندس" عياش هدفاً دائماً لسلطات الاحتلال وأجهزته الأمنية، التي لاحقته وطاردته، فلم تنلْ منه إلا بعد أن دوّخها سنوات طوال، كان خلالها مصدر رعبٍ و قلقٍ لها . فحقّقت هي ما أرادت، وحقّق هو ما أراد وما تمنّى لنفسه، حيث لقيَ الله شهيداً بإذن الله في غزة هاشم، التي أوى إليها بعد أن ضاقت عليه الأرض بما رحبت، فخرجت جماهير قطاع غزة الأبيّة عن بكرة أبيها تشيّعه إلى مثواه الأخير .

أيها الأخوة .. أيتها الأخوات :

(....)

وإذا كنّا نحيي اليوم ذكرى الشهيد عياش، فإننا نستذكر معكم المفاهيم والقيم والأعمال التي رسّخها وجسّدها خلال حياته، وفي مقدّمتها: المقاومة ضدّ الاحتلال، فعيّاش رحمه الله، لم يكن منظّراً، ولا واعظاً، ولا خطيباً مفوّهاً، ولكنّه جسّد وحوّل كلّ المفاهيم التي يمكن أن يقولها المنظّرون والواعظون والخطباء إلى واقعٍ عمليّ، فرأينا عبقرية المقاومة التي لا حدود لها تتجسّد على أرض فلسطين المباركة بفعل بطولات شبابٍ وفتيان يقودهم هذا المهندس البطل .

فما أحوجنا في هذه الأيام إلى هذه المعاني والمفاهيم، حيث تتعرّض المقاومة ضدّ الاحتلال لحملة هجاءٍ وتأنيبٍ ولوم، ليس من قِبَل المحتلّين فحسب، بل من قِبَل بعض بني جلدتنا، وممّن يتكلّمون بألسنتنا

.. ولقد تابعنا بأسفٍ شديدٍ التصريحات الأخيرة التي أدلى بها السيد/ محمود رضا عباس الرئيس الجديد للّجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس للسلطة الفلسطينية المنتظر تنصيبه، التي أدان فيها المقاومة تحت عنوان ملتبس، و مصطلحٍ دخيل علينا، وهو مصطلح "عسكرة الانتفاضة"، الذي يمثّل استخدامه محاولة التفاف على إدانة المقاومة نفسها.

إنّه لأمرٌ عجيب وغريب حقاً، أنّه في الوقت الذي يتواصل فيه العدوان الصهيوني الغاشم على شعبنا الفلسطيني دونما توقّف، وفي الوقت الذي يتعرّض فيه أهلنا في غزة وخانيونس ورفح وجنين ونابلس إلى مذابح جماعيّة ومجازر وحشية، لا يرقبون فيها فلسطينياً [في فلسطينيٍّ] إلاًّ ولا ذمّة، يخرج علينا من يدين مقاومة شعبنا و دفاعه عن نفسه .

وهنا يحقّ لنا أنْ نتساءل :

- هل يوجد في تاريخ الشعوب قديماً وحديثاً احتلالٌ بلا مقاومة، أو استعمار بلا ثورة مسلحة؟!
- هل يوجد شعبٌ في التاريخ استكان للاحتلال والاستعمار ، وسلّم له بأرضه أو جزءٍ منها ؟!
- لماذا يُراد للشعب الفلسطيني أن يسكت على الضيم والظلم والاستبداد والطغيان ؟!
- لماذا يُراد له أنْ يرفع رايات الاستسلام تحت عناوين زائفة ومضلّلة ؟!

أيها الأخوة و الأخوات :

إنّنا في ذكرى استشهاد عياش نقول ونؤكّد على ما يلي:

١. إنّ المقاومة بكافة أشكالها وعلى رأسها المقاومة المسلّحة ستبقى مستمرّة بإذن الله، فالمقاومة وحدها وليس غيرها، هي التي طردت ودحرت "باراك" وجيشه من جنوب لبنان، والمقاومة وحدها هي التي سترغم شارون على انسحابٍ أحاديّ الجانب من قطاع غزة. وإلى الذين يتساءلون مشكّكين بمقاصدٍ تنطوي على سوء نيّةٍ عن جدوى الانتفاضة والمقاومة وما حقّقته، نقول لهم: إنّ شارون لم يكنْ ليفكّر في منطق الانسحاب من قطاع غزة، لولا أنّ المقاومة أثخنته بالجراح، وأصابته في كبريائه، وحوّلت جنوده إلى أهدافٍ دائمة لكتائب القسام والأجنحة العسكريّة لفصائل المقاومة كافة.

٢. إنّه لا يجوز الاستنادٍ إلى المعاناة الكبيرة والتضحيات العظيمة، التي يقدّمها الشعب الفلسطيني لتبرير تقديم التنازلات وقبول الإملاءات الصهيونية الأميركية. (....)

٣. إنّ انتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية، التي ستُعقد بعد غدٍ الأحد، هي انتخاباتٌ مفصّلة على مقاسات السيّد محمود عباس، فليس مسموحاً لمرشّحٍ غيره أن يفوز، إذ إنّ هناك رغبة صهيونيّة وإقليمية ودولية بأن يكون هو لا غيره رئيس السلطة الفلسطينية، ورأينا كيف يتمّ التعامل معه قبل انتخابه كرئيسٍ للسلطة، على الرغم من وجود رئيسٍ مؤقّتٍ ومعلن هو السيّد روحي فتوح، ورأينا كيف "فاع" "عشّ الدبابير" على السيد مروان البرغوثي في سجنه، عندما تجرّأ على ترشيح نفسه، وكيف أعلن مسؤولون عرب وأجانب عن انزعاجهم من هذا الترشيح علناً

وبشكلٍ سافرٍ يفتقد إلى أدنى درجات اللياقة واللباقة الدبلوماسيتين. لذا، فإنّ حركة حماس كانت تدرك أنّ "الديمقراطية" المزعومة التي لا يتّسع صدرها لاستيعاب مرشّحٍ من الحزب الحاكم ومن المؤيّدين لأوسلو ومن غير المناهضين لمشروع التسوية (مثل مروان البرغوثي)، لا يمكن أن يتّسع صدرها لاستيعاب مرشّحٍ من حماس معارض لأوسلو ولخارطة الطريق ولمشروع التسوية السياسية برمّته. وإذا اقتضى الأمر للتزوير، فهم جاهزون لذلك، وخبراتهم وخبرات غيرهم جاهزة كذلك. إنّ هذا التأييد الإقليمي والدولي لإجراء انتخابات رئاسة السلطة، وهذا الحشد غير المسبوق لها، يستهدف منح "الشرعية" لرئيسها وجعلها سيفاً مسلطاً في مواجهة قوى المقاومة وفصائلها ومواجهتها بسيف ما يسمّى بـ "الشرعية". ونحن في حركة حماس نقول وبوضوحٍ إنّ انتخاباتٍ تتجاهل ستّة ملايين لاجئ فلسطينيّ موزعين في المنافي والشتات لا يمكن اعتبارها ممثّلة لهذا الشعب، كما أنّ الانتخابات التي تجري في ظلّ الاحتلال وقيوده، وضمن إطارٍ سياسيّ محدّد لسياسات رئيس السلطات المنتخب، وبما يتناقض مع ثوابت شعبنا الفلسطيني، لا يمكن أن تشكّل مظلّة سياسية لهذا الشعب. وإذا شئنا الدقّة والوضوح أكثر، فإنّنا نرى أنّها انتخاباتٌ لاختيار رئيسٍ لسلطة مهمّتها إدارة الشؤون المدنيّة والحياتية اليومية للشعب الفلسطينيّ، ولا يمكن لها أنْ تحدّد وتقرّر مستقبله السياسيّ. وكلّ ما يتفرّع عن السلطة من أُطرٍ ومجالس مثل المجالس التشريعية والمحلية فيفترض أنْ تدور في الإطار نفسه، سواءً كانت تلعب دوراً تنفيذياً أو رقابياً.

٤. إنّنا ندعو القيادة الفلسطينية أنْ تختار الانحياز إلى شعبنا ومصالحه وثوابته الوطنية وتطلعاته، ونرى أنّ الرهان على الوعود الأميركية – الصهيونية المعسولة، إنّما هو جريٌ وراء سرابٍ خادعٍ يحسبه الظمآن ماء، حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً. وإنّ خطاب شارون في (هرتسليا)، الذي أكّد فيه على لاءاته برفض حقّ العودة لأيّ لاجئٍ فلسطينيّ، وبرفضٍ للعودة إلى ما سمّاه حدود عام ١٩٦٧، إنّما يمثّل جوهر مشروعه السياسيّ و الحقيقيّ، وهو يحظى بدعمٍ مطلق من إدارة بوش الاستعمارية.

٥. إنّ التحريض المستمرّ على قوى المقاومة، إنّما يدفع باتجاه الاقتتال الفلسطيني – الفلسطينيّ، الذي كان على الدوام هدفاً صهيونياً باء بالفشل في الماضي، وعلينا أنْ نُفشله في الحاضر والمستقبل. عبر رصّ الصفوف وتعزيز الوحدة في مواجهة الاحتلال (إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلونَ فِي سَبِيلِهِ صَفاً كَأَنَّهُم بُنْيَانٌ مَرصُوص).

٦. إنّنا نُعلِن عن تضامننا مع الشعب العراقيّ في محنته الكبيرة، ونعلن تأييدنا المطلق للمقاومة العراقية الباسلة في مواجهة الاحتلال الأميركي الغاشم. وندعو كافة فئات الشعب العراقيّ إلى نبذ كلّ العصبيّات الطائفية والمذهبية والعرقيّة الجاهليّة.

رحم الله الشهيد عيّاش، الذي ليس هو أوّل الشهداء، ولا آخرهم، فهناك قافلةٌ كبيرة قبله وبعده، وستستمرّ هذه القافلة حتى تروي أرض فلسطين، فتُطهّرها من رجس الاستعمار الصهيوني بإذن الله.

تحيّة إجلالٍ وإكبارٍ إلى كلّ المقاومين بمختلف توجّهاتهم وفئاتهم الذين يواجهون الاحتلال، وتحيّة إلى الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال، وتحية إلى أهالي الشهداء وذويهم.

وإنّه لجهاد .. نصر أو استشهاد

وثيقة رقم ٣:

نتائج انتخابات رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية[٣]

١٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥

الرقم المتسلسل	اسم المرشح أو (الفئة)	الانتماء السياسي	عدد الأصوات	النسبة المئوية لمجموع المقترعين
١	محمود عباس (أبو مازن)	حركة فتح	٥٠١,٤٤٨	٦٢,٥٢٪
٢	مصطفى البرغوثي	مستقل	١٥٦,٢٢٧	١٩,٤٨٪
٣	تيسير خالد	الجبهة الديمقراطية	٢٦,٨٤٨	٣,٣٥٪
٤	عبد الحليم الأشقر	مستقل	٢٢,١٧١	٢,٧٦٪
٥	بسام الصالحي	حزب الشعب	٢١,٤٢٩	٢,٦٧٪
٦	السيد بركة	مستقل	١٠,٤٠٦	١,٣٠٪
٧	عبد الكريم شبير	مستقل	٥,٧١٧	٠,٧١٪
٨	الأوراق الباطلة	–	٣٠,٦٧٢	٣,٨٢٪
٩	الأوراق البيضاء	–	٢٧,١٥٩	٣,٣٩٪
مجموع عدد المقترعين			٨٠٢,٠٧٧	١٠٠٪

وثيقة رقم ٤:

قرار مجلس الوزراء الفلسطيني رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٥ بلائحة اقتطاع ضريبة الدخل[٤]

١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥

بعد الاطلاع على قانون ضريبة الدخل/ رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٤، لا سيما المادة (٤٨) منه، وعلى ما عرضه وزير المالية، وبناءً على ما أقرّه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ: ١٢-١-٢٠٠٥ قرر ما يلي: مادة (١) يكون للألفاظ والعبارات الواردة في هذه اللائحة المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك:

الدائرة: دائرة ضريبة الدخل. المدير: مدير عام ضريبة الدخل. المستخدِم: أي شخص مسؤول عن دفع الرواتب والأجور وما في حكمها بالأصالة عن نفسه أو بالنيابة عن شخص آخر. الراتب: أي راتب أو أجر أو مكافأة أو مخصص أو علاوة أو أي مبلغ آخر مهما كانت تسميته وأي امتيازات أخرى، ويشمل العمولة التي يدفعها المستخدِم للمستخدم، كما يشمل المبلغ الذي يدفع على سبيل الالتزام، ولا يشمل ذلك المبالغ المدفوعة لأصحاب المهن الحرة حسب نصّ المادة (٣) من هذه اللائحة. مادة (٢) على كل شخص مسؤول عن دفع راتب أو أجر أو علاوة أو منافع أو مزايا أو مخصصات أو عمولات أو أي دفعات أخرى خاضعة للضريبة بموجب أحكام قانون ضريبة الدخل رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٤م أن يخصم منها- عند دفعها- الضريبة المقدرة، وتورد تلك المبالغ لدائرة ضريبة الدخل المختصة مع كشف مرفق بها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الدفع. مادة (٣) يتمّ تقاضي أي مبالغ بموجب أحكام هذه اللائحة من الضريبة المفروضة على الدخل الخاضع للضريبة للشخص الذي دفع له ذلك الدخل عن السنة التي جرى فيها الخصم. مادة (٤) إذا تخلف أي مستخدِم عن خصم أو دفع الضريبة التي يترتب عليه خصمها ودفعها بموجب أحكام هذه اللائحة، تحصّل منه كما لو أنها ضريبة مستحقة عليه. مادة (٥) يتعين على كل مستخدِم أن يكون لديه سجلاً خاصاً يتضمن أسماء المستخدَمين لديه ورواتبهم وأجورهم وأية علاوات وامتيازات أخرى، وكذلك أوضاعهم العائلية والإعفاءات المستحقة لهم، وأية اقتطاعات ضريبية متعلقة بهم والتعديلات التي تطرأ على تلك البيانات. مادة (٦) يجوز لمأمور التقدير الاطلاع والتدقيق على السجل المنصوص عليه في المادة الخامسة من هذه اللائحة وذلك للتأكد من التزام المستخدِم بأحكام هذه اللائحة والمتعلقة باقتطاع الضريبة ودفعها. مادة (٧) على المستخدِم لدى دفعه راتباً أو أجراً شهرياً عن أي شخص مستخدم لديه يزيد على (١٢,١) من مجموع الإعفاءات المستحقة له أن يخصم من تلك الزيادة الضريبة الشهرية المستحقة عنه وفق الشرائح والنسب الضريبية التالية: عن كل دولار من ٨٣٣ دولار الأولى ٨٪ عن كل دولار. من ٨٣٤ إلى ١٣٣٣ دولار التالية ١٢٪ . ما زاد عن ذلك

١٦٪ . مادة (٨) على كل مستخدِم أن يزود المستخدَم بناءً على طلبه في نهاية كل سنة أو عند انتهاء خدمته شهادة تتضمن مجموع الرواتب والأجور والعلاوات المدفوعة له والضريبة المقتطعة منها عن أي سنة من السنوات. مادة (٩) يتعين على كل مستخدِم تزويد دائرة ضريبة الدخل المختصة في نهاية كل سنة بكشف يتضمن أسماء مستخدميهم ورواتب وأجور وعلاوات ومكافآت ومزايا كل منهم، والمبالغ المقتطعة كضريبة دخل خلال السنة. مادة(١٠) يجوز لمأمور التقدير أن يطلب من أي مستخدِم تخفيض أو زيادة الضريبة الواجب اقتطاعها من الرواتب والأجور لتصويب أي اقتطاع يتمّ بصورة غير صحيحة، ويتعين على المستخدِم أن يستجيب لذلك تحت طائلة المسؤولية. مادة (١١) على أصحاب الأعمال من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين (أرباب العمل) أن يقدموا إلى الدائرة كشفاً عن العاملين، يتضمن اسم ومحل إقامة ووظيفة وراتب وأتعاب كل منهم وذلك خلال (٩٠) يوماً من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو العمل. مادة (١٢) ١- يتعين على رؤساء ومديري الشركات والمنشآت والهيئات الخاصة بالإضافة إلى ما هو منصوص عليه في هذه اللائحة تقديم كشف يتضمن: أ) اسم ومحل إقامة أي شخص يشغل رئيس مجلس الإدارة أو مدير أو عضو مجلس إدارة أو هيئة مراقبة أو لجنة أو غير ذلك، ومقدار أتعابه أو مكافآته ولو ارتبط تقديرها بقرار من مجلس الإدارة أو الهيئة العامة. ب) مقدار كل مبلغ يدفع إلى أي شخص بمناسبة قيامه بأي عمل من أعمال مهنته على سبيل العمولة أو السمسرة أو غير ذلك من الأتعاب أو الهبات أو المكافآت، سواء كان دفعها بشكل دائم أو عارض. ٢- يكون رئيس الهيئة أو مديرها مسؤولاً أمام الدائرة باقتطاع المبالغ الضريبية المستحقة وتحويلها لحساب ضريبة الدخل ضمن المدة القانونية المحددة، ويتحمل بشكل مباشر المسؤولية القانونية، واعتبار تلك المبالغ غير المدفوعة للدائرة ذمة مالية مستحقة عليه. ٣- يجري تقدير الضريبة والخصميات التي يُلزم القانون باقتطاعها أو خصمها وتحويلها لحساب الدائرة على رئيس أو مدير تلك الهيئة. مادة (١٣) يلغى كل حكم يخالف أحكام هذه اللائحة.

مادة (١٤) على جميع الجهات المختصة- كلٌّ فيما يخصّه- تنفيذ أحكام هذه اللائحة ويعمل بها من تاريخ ١-٤-٢٠٠٥، وتنشر في الجريدة الرسمية.

وثيقة رقم ٥:

خطاب الرئيس محمود عباس في حفل أدائه اليمين الدستوري[٥] [مقتطفات]

رام الله، ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ، وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ، وَاجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانَاً نَصِيراً)

(....)

أخاطبكم اليوم وكُلّي فخرٌ بهذا الأداء الديمقراطي المميز لشعبنا الفلسطيني العظيم، هذا الشعب الذي وقف في وجه الاحتلال ليقول لنفسه أولاً وللعالم ثانياً، إننا ومهما عظمت التحديات فلن نتراجع عن مشروعنا الوطني، ومهما تراكمت العقبات فلن تثنينا عن مواصلة مسيرتنا الديمقراطية التي نعتز بها جميعاً. إن الذي فاز اليوم في هذه الانتخابات هو الشعب الفلسطيني البطل، صانع هذه المأثرة الديمقراطية وحاميها.

لذا فإنني أهدي هذا الفوز باسم كل الشعب إلى روح وذكرى القائد الخالد رمز مسيرتنا وبطلها، الأخ ياسر عرفات، الذي زرع البذرة الأولى لهذه التجربة الديمقراطية ورفع رايتها وكرس تقاليدها. فتحية الإجلال والإكبار إلى روحك الطاهرة يا أبا عمار في يوم الديمقراطية الفلسطينية.

وفي هذا اليوم التاريخي في مسيرتنا الوطنية أقول لجميع أبناء شعبنا الذين شاركوا في التصويت، وفي إحياء شعلة الديمقراطية، لكم جزيل الشكر والعرفان، ولكم العهد مني ببذل كل الجهد لتنفيذ البرنامج الذي انتخبتموني على أساسه، ولمواصلة السير على الدرب لتحقيق أهدافنا الوطنية. والشكر والتقدير لجميع الذين عملوا من أجل نجاح هذه الحملة الانتخابية، إخوتي في حركة فتح في مختلف المناطق، ولجميع القوى والهيئات والمؤسسات الوطنية، والفعاليات والشخصيات، التي بذلت أقصى الجهد دفاعاً عن برنامجنا الوطني الواضح الذي يحظى الآن بأوسع دعم شعبي.

وإلى جميع الإخوة المرشحين أقول: إننا نقدر عالياً جهودكم لإنجاح العملية الديمقراطية، ولكم العهد مني بتشجيع وضمان الدور الفاعل لجميع القوى والاتجاهات، وحماية حرية التعبير وفق القانون. فنحن وإن اختلفت آراؤنا نبقى أصحاب قضية واحدة، وإن تعددت اجتهاداتنا ندافع عن هدف واحد، وسنحرص على أن نعمل سوياً لتحقيق تطلعاتنا الوطنية التي نصبو إليها جميعاً.

اليوم وبعد ظهور نتائج الانتخابات واجتياز شعبنا العظيم لهذا الامتحان، أقف أمامكم بصفتي رئيساً وممثلاً للشعب الفلسطيني بأسره لأقول: إننا سنواصل المسيرة من أجل تعزيز الوحدة الوطنية وتعميق الحوار مع جميع القوى وكل التيارات الفاعلة في وطننا، والحرص على صلابة بنيان مجتمعنا ومؤسساتنا. كما سنواصل مسيرة ياسر عرفات من أجل تحقيق السلام العادل/ سلام الشجعان الذي كان يعمل دوماً في سبيله، والذي أعطى كل حياته وجهده وعرقه من أجل تحقيقه.

(....)

– لقد اقترع الشعب من أجل إنهاء الاحتلال و الخيار الديمقراطي والتنمية والإصلاح بكل أشكاله واستمراره وتعميقه.

– لقد صوت الشعب من أجل سيادة حكم القانون والنظام والتعددية وتداول السلطة والمساواة بين الجميع.

– لقد وقف الشعب مع خيار السلام العادل وإنهاء الاحتلال والتعايش على قدم المساواة وفق الشرعية الدولية.

إن هذا العام هو عام الانتخابات الفلسطينية، الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية، فلنحشد كل طاقاتنا الوطنية لتشمل عملية الانتخابات كذلك كل المؤسسات والنقابات والقوى السياسية والفصائل، حتى نبثّ روحاً جديدة في حياتنا السياسية الداخلية.

إن التحدي الأكبر، والمهمة الأساسية أمامنا هي مهمة التحرر الوطني، مهمة إنهاء الاحتلال عن أرضنا وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف والتوصل إلى حلّ عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين على أساس الشرعية الدولية وأولها القرار ١٩٤ ومبادرة السلام العربية الصادرة عن قمة بيروت.

ولتحقيق هذه الأهداف، فإن نهجنا سيبقى النهج الذي اتخذته منظمة التحرير الفلسطينية خياراً استراتيجياً، خيار السلام العادل الذي يمكن التوصل إليه بالتفاوض من أجل انتزاع حقوقنا الوطنية. أما الطريق نحو هذا الهدف، فهو ما اتفقنا والعالم حوله في خطة خارطة الطريق. لقد قلنا مراراً وتكراراً إننا ملتزمون بالشِّق المتعلق بنا في خارطة الطريق، وإننا سننفذ التزاماتنا حرصاً على المصلحة الوطنية الفلسطينية. وبالمقابل فعلى إسرائيل أن تنفذ ما عليها. (....)

إن يدنا ممدودة للشريك الإسرائيلي للمساهمة في صنع السلام. ولكن الشراكة ليست بالأقوال وإنما بالأفعال، إنها بإنهاء الاغتيالات والحصار والاعتقالات ومصادرة الأراضي والاستيطان والجدار الفاصل وتدمير المنازل. إن الشراكة لا يمكن أن تتمّ في ظلّ الإملاءات، وإن السلام لن يتحقق أبداً عن طريق حلول جزئية أو مؤقتة، بل من خلال العمل سوياً نحو التوصل إلى حلّ نهائي ودائم يعالج كافة القضايا العالقة ويفتح صفحة جديدة على أساس دولتين جارتين. وأريد التأكيد هنا على استعدادنا التام لاستئناف مفاوضات الوضع النهائي، وتوفر الجاهزية السياسية عندنا للوصول إلى اتفاق شامل حول مختلف القضايا.

ومن على هذا المنبر، وفي هذا اليوم، أقول للقيادة الإسرائيلية وللشعب الإسرائيلي: نحن شعبان كتب علينا أن نعيش جنباً إلى جنب وأن نتقاسم الحياة على هذه الأرض، والبديل الوحيد عن السلام هو استمرار الاحتلال والصراع. فلنبدأ في تطبيق خارطة الطريق، وبالتوازي لنبدأ في بحث قضايا الوضع الدائم كي ننهي إلى الأبد الصراع بيننا وبينكم. (....)

إن العالم بأسره مطالب اليوم بأن يمنح شعبنا الأمل، وأن لا يكرر الأخطاء السابقة التي عطلت العديد من المبادرات والجهود الايجابية في الماضي. وأنا أتوجه بندائي هذا إلى جميع القادة في دول اللجنة الرباعية، وإلى جميع المسؤولين الحريصين على بدء انطلاقة جدية لمسيرة السلام، وإلى الولايات المتحدة الأمريكية، بخاصة، لأنها صاحبة الدور الأساسي في هذا السياق. إن الترحيب بالديمقراطية

الفلسطينية ودعمها هو أمر هام، ولكن هذا الدعم يبقى ناقصاً إذا لم يعززه العمل على إنهاء الاحتلال بجميع مظاهره وإجراءاته حتى يمكن لهذه الديمقراطية أن تستمر وتزدهر.

كما أطالب المجتمع الدولي باتخاذ الإجراءات الضرورية لتنفيذ قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي، التي اعتبرت بناء جدار الفصل العنصري أمراً غير شرعي ودعت إلى إزالته.

إخوتي وأخواتي أبناء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات. إن إنهاء الاحتلال كان وسيبقى أول أولويات العمل الوطني الفلسطيني، ولكنه ليس الأولوية الوحيدة. ولا أجد مبرراً لإهمال بقية قضايانا الوطنية بذريعة أننا شعب تحت الاحتلال؛ فالروح الفلسطينية الأبية التي ناضلت لتأمين الاعتراف بقضيتنا العادلة يجب أن تكون محركنا في معالجة قضايانا الداخلية. لقد كان الشعب الفلسطيني على مرّ العقود منارة من منارات الإبداع والبناء، منارة صدّرت القدرات والكفاءات للعالم أجمع، ومن واجبنا أن نواصل وبإخلاص العمل بذات الروح وبنفس التصميم حتى نبني مجتمعاً متنوراً وحضارياً يكون بشقيه الرسمي والأهلي مثالاً يحتذي في الديمقراطية، ويؤسس لمستقبل مشرق لأجيالنا القادمة.

واعتقد أنكم تتفقون معي على إن الخطوة الأولى نحو بناء مجتمعنا تكمن في إرساء سيادة القانون، فعندها فقط سيتمتع المواطن بالأمن والأمان والعيش الكريم. (....)

إن سيادة القانون تتمثل بوجود سلطة واحدة، وسلاح شرعي واحد، في إطار من التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة. (....)

لقد بدأنا مسيرة الإصلاح، وهي مسيرة مستمرة وستستمر بإذنه تعالى. إن إصلاح وتطوير القضاء، والمؤسسات الأمنية والحكومية، و استمرار تطوير نظامنا المالي والاقتصادي وإرساء آلية جدية للتعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص هي أولويات لتمكين السلطة الوطنية من أداء دورها في خدمة مصالح شعبنا الفلسطيني، وهي واجب لإرساء أسس الدولة الفلسطينية التي نصبو إليها. ومن واجبنا جميعاً؛ سلطة ومعارضة ومجتمعاً مدنياً أن لا نسمح للاحتلال بثنينا عن هذا الطريق، وأن لا نتيح للفوضى الداخلية بأن تعطل هذه المسيرة. (....)

وسوف نسعى بكل جهدنا من أجل إحياء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل دورها الوطني باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، ولزيادة الاهتمام بمصالح شعبنا خارج الوطن، وحتى تتبوأ المنظمة دورها القيادي الذي يعزز دور السلطة الوطنية، ويؤكد على وحدة القرار الوطني الفلسطيني، ويحمي البرنامج الوطني الذي صدر عام ١٩٨٨ وإعلان الاستقلال الفلسطيني. (....)

لقد كانت فرصة رائعة أن تستعمل المرأة الفلسطينية حقها بالمشاركة في الانتخابات المحلية والرئاسية، وهذه خطوة هامة على طريق تأمين المساواة للمرأة بما في ذلك ضمان حقها في أن تتبوأ المناصب العليا

في مؤسسات السلطة والمجتمع.

لقد ترك لنا رفيق الدرب الراحل أبو عمار إرثاً ينير دربنا ومسيرتنا، إرثاً يذكرنا دائماً بأنه مهما عظمت التحديات ومهما حيكت المؤامرات، فإن إرادة الشعب وثبات العزيمة والعمل الدؤوب كفيل بتحقيق الأهداف. وفي خضم عملية التحرر والبناء، لا مكان لليأس أو التخاذل. (....)

ولقد التقيت خلال جولاتي الميدانية في مخيمات اللجوء في الوطن وفي سوريا ولبنان والعالم العربي، التقيت مع أبناء شعبنا الذين حملونا أمانة همومهم الوطنية والحياتية والتي ستبقى جزءاً أساسياً من همومنا. وإذا كنا نرفض التوطين خارج الوطن، فإننا نحرص أيضاً على أن نضمن لشعبنا أينما كان أفضل ظروف الحياة والعمل بالتعاون مع الأشقاء في الدول المضيفة. (....)

وبهذه المناسبة أؤكد اليوم ثقتي التامة بالأخ أحمد قريع أبو علاء رئيس الوزراء، وأطلب إليه أن يولي موضوع الأمن والانتخابات التشريعية والبلدية، وموضوع الإصلاح كل اهتمام الحكومة، هذا وسنتشاور حول إعادة تشكيل الحكومة حسب القانون الأساسي. (....)

وثيقة رقم ٦:

كلمة الرئيس الفلسطيني بالوكالة روحي فتوح في حفل أداء محمود عباس اليمين الدستوري[٦]

رام الله، ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥

تشرفت بمهام رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية في الفترة ما بين وفاة الرئيس الخالد المرحوم ياسر عرفات، رحمه الله وانتخابكم رئيساً للسلطة الوطنية وذلك وفقاً للقانون الأساسي، وبما ينسجم مع النصّ الدستوري، وقد بذلت كل ما استطيع من أجل أن أقوم بعملي بأفضل وجه، خاصة أن المهام التي ألقيت علينا ثقيلة خلال هذه الفترة، وكرست كل الجهد من أجل صيانة المفهوم الدستوري للمهمة، وفي إطارها الشرعي والقانوني مبتعداً عن كل القضايا الأخرى التي يمكن أن تؤثر سلباً على مسار عملنا أثناء هذه الفترة الدقيقة، والتي تركز الاهتمام فيها على إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها، وفي هذه الفترة الزمنية المحدودة وإيصال الأمانة التي حملتها إلى صاحب الولاية المنتخب من الشعب، والحمد لله تكلل عملنا بالنجاح، وفزت أخي أبا مازن برئاسة السلطة، ومرة أخرى أتوجه لسيادتكم بالتهنئة القلبية والأخوية على الثقة الغالية التي منحكم إياها شعبكم، راجياً لكم من كل قلبي التوفيق والنجاح خلال الفترة التاريخية القادمة.

أخي الرئيس: إن المهام الملقاة على كاهلكم ليست بالسهلة، بل هي صعبة وشاقة وكبيرة، ولكن أنتم على قدر تحمل هذه الأمانة والمسؤولية، ومن اليوم يبدأ مشواركم في قيادة الشعب الفلسطيني، الذي

يعلق عليكم الآمال الكبيرة في تحقيق أحلامه وطموحاته.

أيتها الأخوات أيها الأخوة:.

في ١٨ آب– أغسطس ٢٠٠٤م الماضي، وفي هذه القاعة بالذات، استمعنا نحن والعالم إلى الخطاب التاريخي، الذي ألقاه الرئيس الخالد الشهيد ياسر عرفات رحمه الله، هذا الخطاب يشكل لنا اليوم منارة تهدينا إلى برّ الأمان والسلامة إذا ما تمّ الالتزام به وتطبيق كل ما جاء فيه بدقه، إنها رؤية الراحل الخالد "أبو عمار" وكأنها وصية الوداع، يودعها أمانة في عنق الأخ "أبو مازن" ويودعها أيضا أمانة في أعناقنا جميعاً، هذه الوثيقة التاريخية، وثيقة الإصلاح التي أطلقها الرئيس الخالد تعالج قضايا: الأمن والسياسة والاقتصاد والتعليم والصحة والوحدة الوطنية الفلسطينية، وتلخص كل ما طرح من برامج إصلاح، وبخاصة وثيقة الإصلاح التي صدرت عن المجلس التشريعي الفلسطيني بالإضافة إلى رزمة القوانين التي أقرها، وأهمها القانون الأساسي الذي شكل لنا طوق النجاة في هذه الفترة العصيبة.

وهنا أتقدم بالشكر الكبير لأعضاء المجلس التشريعي الذين قدموا للوطن مجموعة القوانين التي تنظم حياة المجتمع الفلسطيني ومؤسساته، والتي حمت مسيرة هذا الشعب.

أيتها الأخوات أيها الأخوة:.

اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الكبير للجنة الانتخابات المركزية على الجهد الذي بذلته لإنجاح الانتخابات وإجرائها في موعدها، وكذلك كافة الطواقم التي عملت مع هذه اللجنة، كما أتقدم بالشكر إلى جميع أبناء شعبنا الذي أعطى صورة مشرفة لشعب لديه الإرادة الحرة في ممارسة حياته الديمقراطية بالرغم من كل العوائق فالتحية كل التحية لشعبنا العظيم، وأتقدم بالشكر أيضاً لكل الوفود الصديقة والشقيقة، التي شاركت في مراقبة الانتخابات والتي سجلت أعلى درجات الإعجاب والانبهار لعظمة وروعة شعبنا.

كما وأتقدم بالشكر الكبير للإخوة في الأمانة العامة للرئاسة ولجميع الطواقم العاملة في مكتب الرئيس على التعاون البناء والتسهيلات التي قدموها لنا أثناء فترة عملنا معهم، والشكر الخاص والكبير للإخوة حرس الرئاسة على اهتمامهم الكبير بنا أثناء هذه الفترة وتعاونهم الأخوي.

أما أنتن أيتها الأخوات، وأنتم أيها الأخوة أعضاء المجلس التشريعي، فإنني والله فخور جداً بانتمائي لمجلسنا الموقر، وكم أنا سعيد اليوم بعودتي إليكم لنستمر سوياً بالعمل من أجل ممارسة مهامنا الدستورية والرقابية والقانونية، والسهر على المصلحة العليا للشعب الفلسطيني.

ولن أنسى زميلاي؛ مروان البرغوثي وحسام خضر في سجنهم في إسرائيل وأولئك المناضلين والمناضلات في سجون الاحتلال الذين كنا نستمد من صمودهم عناصر قوتنا المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، الحرية لأسرانا الأبطال الشفاء لجرحانا البواسل والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وثيقة رقم ٧:

قرار مجلس الوزراء الفلسطيني بشأن التحويلات المالية الخارجية[٧]

١٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥

قرار مجلس الوزراء رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٥ بضبط التحويلات المالية الخارجية، مجلس الوزراء بعد الاطلاع على القانون الأساسي المعدّل، وبناء على تنسيب رئيس الوزراء، وعلى ما أقره مجلس الوزراء تحت رقم (٦ / ٥٧) في جلسته المنعقدة بمدينة رام الله بتاريخ ١٧ – ١– ٢٠٠٥ قرر ما يلي: مادة (١) تتمّ التحويلات المالية الخارجية للوزارات والمؤسسات الحكومية من خلال وزارة المالية حصراً. مادة (٢) على جميع الجهات المختصة – كلٌّ فيما يخصّه– تنفيذ أحكام هذا القرار ويعمل به من تاريخ صدوره، وتنشر في الجريدة الرسمية.

وثيقة رقم ٨:

بيان المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول قمة شرم الشيخ[٨]

١٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥

يا جماهير شعبنا الفلسطيني المقاوم، يا جماهير أمتنا العربية المجيدة،

عقد المكتب السياسي للجبهة الشعبية اجتماعاً استثنائياً لمناقشة نتائج اللقاءات الفلسطينية الإسرائيلية وقمة شرم الشيخ، وقد رأى المكتب السياسي أن مجمل التفاهمات الإسرائيلية الفلسطينية لا تؤدي إلا لتكريس المدخل الأمني في تناول الموضوع الفلسطيني، وإعادة الشعب الفلسطيني إلى المربع الذي سبق الانتفاضة، وتكريس الحلول الانتقالية والجزئية بقبول خطة شارون ومضمون رؤيته السياسية بالحلّ الانتقالي طويل الأمد سواء بتكريس الحكم الذاتي في إطار مرحلة انتقالية جديدة غير مسقوفة زمنياً أو صيغة الدولة بحدود مؤقتة، المنصوص عليها في خارطة الطريق، وإن هذه القمة سادت فيها الأجندة الإسرائيلية التي تضع المسؤولية على شعبنا ومقاومته المشروعة للاحتلال وتبرر الاحتلال وعدوانه الذي تواصل رغم حديث شارون عن استعداده في صيغته الملتبسة التي قدمها في شرم الشيخ لـ"وقف العمليات العسكرية ضدّ شعبنا".

كما رأى المكتب السياسي أن استمرار بناء الجدار الفاصل العنصري الذي يترجم رؤية شارون بالتسوية والحلّ السياسي يكشف زيف ادعاء شارون باستعداده لوقف الاعتداءات على شعبنا، وكان الأجدر على الفريق الفلسطيني أن لا يقفز عن هذا الموضوع وأن لا يتسرع بالذهاب إلى شرم الشيخ للإعلان عن اتفاق لا يمكن وصفه سوى بالرضوخ للشروط الإسرائيلية والأمريكية، على

الأقل قبل إعلان إسرائيل عن وقف بنائها للجدار وانصياعها لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي رسّم توصيات محكمة لاهاي الدولية ودعا إلى إزالة هذا الجدار.

ورأى المكتب السياسي أيضاً أن إعادة السفيرين الأردني والمصري تعزز من صلف شارون وحكومته وغطرسته وتصميمه على فرض شروطه وإملاءاته، ولا تخدم شعبنا وأمتنا في هذه الظروف الصعبة التي تعيشها القضية الفلسطينية.

وتأسيساً على ما سبق فإن المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وانطلاقاً من حرصه على عدم تبديد تضحيات شعبنا خلال أكثر من أربع سنوات من المقاومة والنضال يدعو إلى ويؤكد على:

١) ترفض الجبهة الشعبية أن يُملى عليها وعلى شعبنا أجندة سبق وأن أخفقت ووصلت إلى طريق مسدود وتؤكد أنها ستمارس حقها الديمقراطي المشروع بالنضال ضدّ محاولات فرض قيادة السلطة لرؤيتها السياسية بكل أشكال النضال السياسي الجماهيري.

٢) إن الجبهة ترى أن ما تمخض عن لقاءات السلطة، الأمنية والسياسية، وما تّم التوصل إليه من تفاهمات مبهمة بشأن الأسرى والمطلوبين والمبعدين لا يُشكل مبرراً لدعوتها لوقف المقاومة الفلسطينية المسلحة.

٣) تُعيد الجبهة التأكيد على موقفها الرافض لخارطة الطريق التي ترى فيها مشروعاً أمنياً يخدم سياسة الاحتلال في نقل التناقض إلى الداخل الفلسطيني، ولا تفتح الأفق لحلٍّ سياسي قائم على أساس قرارات الشرعية الدولية التي تعطي شعبنا حقه بالاستقلال الوطني وإقامة دولته الفلسطينية بعاصمتها القدس، وتؤكد حقّ العودة للاجئين إلى ديارهم التي شردوا منها عام ٤٨.

٤) إن الجبهة ترى أن إنهاء الإرهاب الإسرائيلي الممارس ضدّ شعبنا يعني إنهاء الاحتلال وهدم جدار الفصل العنصري وعليه ستحافظ الجبهة على حقها بمقاومة الاحتلال حتى يرحل آخر مستوطن وجندي عن كامل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس، ويحقق شعبنا حريته في دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة كاملة، وضمان حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وديارهم التي شردوا منها قسراً عام ١٩٤٨.

٥) في الوقت الذي تؤكد الجبهة على حقّ شعبنا بمقاومة الاحتلال بكل الأشكال والأساليب تحرص على تفويت الفرصة على الاحتلال لنقل التناقض إلى الجبهة الداخلية الفلسطينية، وإن هذا الالتزام والحرص على وحدة الجبهة الداخلية لا يرتب أي التزام على الجبهة الشعبية نحو العدو الصهيوني إذا استمر عدوانه على شعبنا ومناضليه.

إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لن تقبل تهدئة مجانية تقدم لإسرائيل، وستتعامل الجبهة مع التهدئة ارتباطاً بالتزام العدو الصهيوني بوقف كل أشكال العدوان ضدّ الشعب الفلسطيني.

إن ما جرى في شرم الشيخ من إعلان لوقف إطلاق النار من قبل السلطة الفلسطينية كان هدنة مجانية تّم تقديمها لشارون مقابل قضايا شكلية هدفها الخداع والتضليل.

٦) تدعو الجبهة جماهير شعبنا إلى إعلان رفضها لمحاولات السلطة إعادة قضيتنا إلى دهاليز المفاوضات وفق مرجعيات أوسلو العقيمة، والدفاع عن مكتسبات نضالها الوطني بكل أشكال النضال السياسي الجماهيري.

٧) تدعو الجبهة كافة القوى السياسية والمجتمعية للتمسك بالانتفاضة وتطوير فاعليتها وتعزيز طابعها الشعبي، وتركيز فاعلياتها في مواجهة جدار الفصل العنصري، وإسناد نضال الأسرى من أجل الحرية.

٨) ندعو إلى إغلاق ملف المعتقلين في سجن أريحا والإفراج الفوري عن الأمين العام للجبهة الشعبية الرفيق أحمد سعدات والرفيق عاهد أبو غلمة عضو اللجنة المركزية ورفاقهم المعتقلين على خلفية مقاومة الاحتلال والأخ فؤاد الشوبكي دون مماطلة أو تسويف، وتعتبر الجبهة أن معالجة السلطة لهذه المسألة بما تمثله من بعد وطني بوقف تدويل عملية اعتقال المناضلين الفلسطينيين مسألة مفصلية في الحفاظ على سلامة العلاقات الوطنية الفلسطينية. (....)

يا جماهير شعبنا

لنستمر في الكفاح والنضال ولنعزز الوحدة الوطنية الشعبية ولنبقى جميعاً خلف متاريس المقاومة للدفاع عن مشروعنا السياسي الوطني ضدّ كل محاولات الانتفاض من ثوابته وتقزيمها عبر المشاريع الأمنية الأمريكية والإسرائيلية، فوحدتنا الشعبية والوطنية هي صمام الأمان لحماية المشروع الوطني الفلسطيني. (....)

وثيقة رقم ٩:

ميثاق الشرف الفلسطيني[٩]

١٨ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥

(فيما يلي نصّ وثيقة الشرف التي تبنتها فصائل المقاومة الفلسطينية وتضمنت مواقف الفصائل من الثوابت الفلسطينية والعلاقات الداخلية الفلسطينية، والعلاقات الخارجية مع الأطراف الإقليمية والدولية).

بسم الله الرحمن الرحيم

(إنَّ اللهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلونَ فِي سَبِيلِهِ صَفاً كَأَنَّهُم بُنْيَانٌ مَرصُوص).

وفاء للشهداء والجرحى والأسرى في سجون الاحتلال ولكل تضحيات شعبنا منذ أكثر من قرن من

الزمان وكون الانسحاب (الإسرائيلي من قطاع غزة) إنجازا وطنياً للمقاومة. وتأكيداً على التمسك بحقنا المشروع في مقاومة العدوان والاحتلال وإزالة الاستيطان الإسرائيلي والدفاع عن أرضنا ومقدساتنا ضدّ المخططات الصهيونية، والانحياز الأمريكي السافر للعدو الإسرائيلي لقمع المقاومة والانتفاضة. ولإفشال المحاولات الخارجية المستمرة للعبث بالشؤون الداخلية للشعب الفلسطيني، وعملاً على تحقيق عودة كل اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي أخرجوا منها؛ فقد اتفقت القوى الفلسطينية على ميثاق الشرف التالي:

أولاً: في ثوابت القضية الوطنية:

١) فلسطين هي جزء من الأرض العربية والإسلامية، والشعب الفلسطيني هو جزء من الأمة العربية والإسلامية.

٢) تحرير الأرض الفلسطينية والعمل المشترك على جميع الصعد الفلسطينية والعربية والدولية.

٣) التأكيد على وحدة الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وحمايته بكل الوسائل الممكنة.

٤) يشكل الكيان الصهيوني العدو الرئيسي للشعب الفلسطيني لاغتصابه الأرض وطرد الشعب والقتل الجماعي وهدم البيوت واقتلاع الأشجار وتدمير الاقتصاد والاستيلاء على مقدرات الشعب الفلسطيني وحرمانه منها لأكثر من نصف قرن من الزمان.

٥) صون وحماية حقّ العودة لكل اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي طردوا منها والعمل على استرداد هذا الحقّ بكل الوسائل المشروعة.

٦) الالتزام بهدف دحر الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

٧) حماية الشعب الفلسطيني بكافة الوسائل الممكنة عسكرياً وأمنياً واقتصادياً وسياسياً.

٨) يؤكد الجميع على ضرورة بناء نظام اقتصاد فلسطيني مستقل في كافة المجالات، وتوجيه الموارد المتاحة لتعزيز مقومات الصمود، وتشجيع الإنتاج الوطني، واعتماد سياسة نزيهة تنهي حالة الهدر والتبذير العام والفساد في المؤسسات القائمة والتوزيع العادل لعبء المواجهة مع الاحتلال، ودعم صمود جميع فئات الشعب الفلسطيني.

٩) إن قضية الأسرى والمعتقلين هي من أولويات العمل الفلسطيني وجزء من السيادة الوطنية والتحرير، والتأكيد على واجب العمل على إخراجهم بكل الوسائل المشروعة.

١٠) إن التعاون أو التخابر أو التنسيق الأمني مع الاحتلال جريمة كبرى يجب أن يعاقب عليها بأقسى عقوبة حسب القانون المعمول به في فلسطين.

ثانياً: العلاقات الداخلية:

يؤكد الجميع على المبادئ التالية:

١) احترام عقيدة الشعب والأمة واحترام العرف التام والموروث الحضاري والثقافي وحقوق الإنسان

وتفعيل دور المرأة وحفظ حقوقها في كل مناحي الحياة.

٢) التأكيد على صيانة الوحدة الوطنية وعدم تعريضها للخطر.

٣) حماية الحريات السياسية وحقّ تشكيل المؤسسات المدنية والنقابية والتجارية والثقافية وحرية الإعلام والنشر والتعبير والتنظيم والتجمع والتظاهر بما لا يتناقض مع عقيدتنا وموروثنا الثقافي وفي إطار القانون.

٤) إجراء عملية إصلاح شاملة للوضع الفلسطيني الإداري والمالي تكفل تحقيق العدل والمساواة والشفافية والمساءلة من قبل الجميع، وصيانة الأموال والممتلكات العامة، ومحاسبة من يسيء استخدام منصبه والتصرف في المال العام.

٥) تطبيق سيادة القانون واستقلال القضاء التام وحمايته من التعديات من أي جهة كانت، وتنفيذ قراراته ضمن سياسة الفصل بين السلطات، وتحويل كل أجهزة السلطة إلى مؤسسات محكومة بالقوانين تمهيداً لتحويلها إلى مؤسسات الدولة المستقلة.

٦) اعتماد الانتخابات للبتّ في كل شأن من الشؤون الفلسطينية ودعمها وعدم تعطيلها.

٧) الحفاظ على مؤسسات المجتمع المدنية وتطويرها ودعمها ووضع الضوابط التي تضمن تطورها وخدمتها للمجتمع بأسره.

٨) وضع برامج تفصيلية متخصصة حول التعامل مع ظاهرة العملاء، بما يكفل القضاء عليها، ويمنع تكرارها، وبما يكفل حماية المجتمع منها.

٩) اعتماد ثقافة الحوار البناء وصولاً للقواسم المشتركة، وتحريم استخدام السلاح في حلّ النزاعات الفصائلية أو العائلية أو الفردية.

١٠)وضع برامج تربوية تعليمية تؤكد على المعاني والمبادئ المتفق عليها للنهوض بالتعليم والثقافة والتربية بما لا يتناقض مع عقيدة الأمة وموروثها الثقافي والحضاري.

١١)تفعيل دور المؤسسات الدينية وتطوير دور المساجد التربوي والإعلامي والثقافي.

١٢)تشكيل المرجعية الوطنية الفلسطينية الشاملة المؤقتة ووضع برنامج عملها.

ثالثا: العلاقات الخارجية:

يؤكد الجميع على ما يلي:

١) بناء علاقات سياسية متوازنة مع الدول العربية والإسلامية تخدم قضايا الأمة وتحافظ على وحدتها وتقدمها.

٢) العمل على بناء نظام اقتصادي متكامل مع الدول العربية والإسلامية والانفتاح على بقية دول العالم.

٣) ضرورة بناء علاقات متوازنة مع كافة دول العالم على الأسس الأخلاقية والمبادئ السياسية

التي تحفظ حقوق شعبنا وحمايته وردّ العدوان عنه.
التأكيد على شرعية المقاومة المسلحة والنضال السياسي وكافة الوسائل الجهادية والكفاحية التي مارسها ويمارسها الشعب الفلسطيني لتحقيق الحرية والاستقلال، وحشد كل الطاقات لإدانة كل أشكال الاحتلال والطغيان في فلسطين والعراق وأفغانستان وكل شبر يحتله الأجنبي.

وثيقة رقم ١٠:

خطاب الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش عن حال الاتحاد الأمريكي(١٠) [مقتطفات]
واشنطن، ٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٥
(فيما يلي نصّ خطاب "حال الاتحاد"، الذي ألقاه الرئيس الأمريكي جورج بوش، في الكونغرس الأمريكي في الثاني من شباط/ فبراير ٢٠٠٥. وهو أهم خطاب دوري يلقيه أي رئيس للولايات المتحدة، وذلك مرة كل سنة).
حضرة رئيس مجلس النواب، نائب الرئيس تشيني، أعضاء الكونغرس، مواطني الكرام؛
إذ يجتمع الكونغرس الجديد؛ نتشارك جميعنا، في مختلف الفروع الحكومية المنتخبة، بميزة كبيرة: وُضعنا في مناصبنا بفضل أصوات الناس الذين نخدمهم. وفي هذا المساء، نتشارك في هذه الميزة مع القادة الجدد في أفغانستان، والأراضي الفلسطينية، وأوكرانيا، وعراق حر مستقل.
قبل أسبوعين؛ وقفت على درجات سلم مبنى الكابيتول هذا، وجَددّت التزام بلدنا بالمثال الأعلى المرشد لنا (بتحقيق) الحرية للجميع. وسأحدّد هذا المساء سياسات لدفع عجلة ذلك المثال الأعلى في الداخل وحول العالم. (....)
خلال الأشهر القليلة القادمة؛ دعونا نعمل على القضايا الواحدة تِلو الأخرى، كما فعل الأميركيون دائماً، ونبني عالماً أفضل لأولادنا وأحفادنا.
علينا، أولاً؛ أن نكون قيّمين جيدين على هذا الاقتصاد، وأن نجدّد المؤسسات العظيمة التي يعتمد عليها الملايين من زملائنا المواطنين. إنّ الاقتصاد الأميركي ينمو بسرعة تفوق سرعة نمو اقتصاد أي دولة صناعية كبرى. وخلال السنوات الأربع الماضية؛ خففنا الضرائب عن كاهل كل إنسان يدفع ضريبة دخل، وتغلبنا على الانكماش الاقتصادي، وفتحنا أسواقاً جديدة في الخارج، وقاضَيْنا مجرمي الشركات، ورفعنا ملكية المنازل إلى أعلى مستوى لها في التاريخ، وخلال السنة الماضية وحدها؛ أضافت الولايات المتحدة ٢,٣ ملايين وظيفة جديدة. (....)
مسؤوليتنا الكبرى الثانية، إزاء أولادنا وأحفادنا؛ هي احترام القيم التي تغذي المجتمع الحرّ وتبقي عليه، ونقلها إليهم. لقد عاد الكثيرون من أبناء جيلي، عقب رحلة طويلة؛ إلى أحضان العائلة والإيمان،

وهم عازمون على تربية أبناء مسؤولين يتحلّون بأخلاق عالية. إن الحكومة ليست مصدر هذه القيم، إلا أنه ينبغي ألا تقوضها الحكومة إطلاقاً. (....)

أما مسؤوليتنا الثالثة تجاه الأجيال القادمة؛ فهي أن نخلف لهم أميركا آمنة من الخطر، يحميها السلام. وسوف نخلف لأولادنا جميع الحريات التي نتمتع بها، وأهمها التحرّر من الخوف. (....)

الولايات المتحدة لا حقّ لها ولا رغبة، ولا نية لديها بفرض شكل حكومتنا على أية جهة أخرى. وهدفنا هو بناء، والحفاظ على؛ مجموعة من الدول الحرة والمستقلة، ذات حكومات تستجيب لرغبات شعوبها وتعكس ثقافاتها الخاصة. ولأنّ النظم الديمقراطية تحترم شعوبها وجاراتها بالذات؛ فإنّ مسيرة الحرية قدماً ستقود إلى السلام. (....)

لقد أصبحت بدايات الإصلاح والديمقراطية في الأراضي الفلسطينية تبرهن على قدرة الحرية على كسر الأنماط القديمة للعنف والفشل. فغداً صباحاً ستغادر الوزيرة (كوندوليزا) رايس في جولة تشمل إسرائيل والضفة الغربية للاجتماع برئيس الوزراء (الإسرائيلي آرييل) شارون والرئيس (الفلسطيني محمود) عباس. وستبحث معهما كيف يمكن لنا ولأصدقائنا أن نساعد الشعب الفلسطيني على إنهاء الإرهاب، وبناء مؤسسات دولة مسالمة مستقلة وديمقراطية. ولكي نعزِّز تلك الديمقراطية؛ سأطلب من الكونغرس تخصيص مبلغ ٣٥٠ مليون دولار لدعم الإصلاحات الفلسطينية السياسية والاقتصادية والأمنية. إنّ هدفنا المتمثل في إقامة دولتين ديمقراطيتين، هما إسرائيل وفلسطين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام؛ أصبح قريب المنال، وأميركا ستساعد الطرفين على تحقيق ذلك الهدف. (....)

وثيقة رقم ١١:

نص كلمة محمود عباس أمام قمة شرم الشيخ الرباعية[١١] [مقتطفات]

شرم الشيخ، ٨ شباط / فبراير ٢٠٠٥

(....)

اتفقنا ورئيس الوزراء آرييل شارون على وقف كافة أعمال العنف ضدّ الإسرائيليين والفلسطينيين أينما كانوا، إن الهدوء الذي ستشهده أراضينا ابتداءً من اليوم، هو بداية لحقبة جديدة وبداية للسلام والأمل.

ما أعلناه اليوم، بجانب أنه يمثل تنفيذاً لأول بنود خارطة الطريق، التي أسستها اللجنة الرباعية، فهو أيضاً خطوة أساسية هامة توفر فرصة جديدة كي تستعيد عملية السلام مسارها وزخمها، وكي يستعيد الشعبان الفلسطيني والإسرائيلي الأمل والثقة في إمكانية تحقيق السلام، وأحسب أننا

ندرك جميعاً مسؤولياتنا الكبيرة والمشتركة لتعزيز هذه الفرصة وتطويرها، إن ذلك يكون بالسعي السريع لاستعادة روح الشراكة في السلام والمستقبل، وتكريس التبادلية والإقلاع عن الخطوات أحادية الجانب، ويترتب علينا ابتداءً من اللحظة أن نعمل لحماية ما أعلناه بتوفير الآليات الملائمة لضمان التنفيذ.

ما اتفقنا عليه اليوم هو مجرد بداية لعملية كسر الهوة والخلافات بيننا، نختلف على أمور عدة وربما فيها المستوطنات والإفراج عن الأسرى والجدار والمياه وإغلاق مؤسسات القدس ضمن مواضيع أخرى، لن نتمكن اليوم من حلّ هذه المواضيع بأكملها، ولكن مواقفنا منها تبقى واضحة ثابتة.

إن تكثيف جهودنا لتنفيذ الاستحقاقات سيقودنا إلى التزام آخر من التزامات خارطة الطريق، ألا وهو استئناف مفاوضات الوضع النهائي، بهدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ العام ١٩٦٧ للأراضي الفلسطينية، وحلّ جميع قضايا الوضع النهائي وهي القدس واللاجئين والحدود والمستوطنات والمياه وغيرها من القضايا المحفوظة لمفاوضات الوضع النهائي، وذلك حسب المرجعيات المذكورة في خارطة الطريق.

السيد الرئيس، جلالة الملك، السيد رئيس الوزراء....

قبل أقلّ من شهر توجه الشعب الفلسطيني إلى صناديق الاقتراع في الانتخابات الرئاسية، التي عقدت بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات، وفي ممارسته الديمقراطية المشهودة، فإن الشعب الفلسطيني من خلال هذه الانتخابات أكد تمسكه بخيار السلام، العادل السلام الذي يضع خاتمة أخيرة لعقود من الحروب والعنف والاحتلال، السلام الذي يعني قيام دولة فلسطينية، أو دولة فلسطين الديمقراطية المستقلة، إلى جانب دولة إسرائيل، حسبما جاء في خطة خارطة الطريق.

إنني هنا في مدينة شرم الشيخ، مدينة السلام، أجدد باسم منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، تمسكنا بمرجعية عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية، والاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين حكومة إسرائيل، وبخطة خارطة الطريق، وأؤكد حرصنا على احترام جميع التزاماتنا وتنفيذ كامل استحقاقاتنا، ولن ندخر أي جهد مستطاع لحماية الفرصة الوليدة للسلام، التي يوفرها ما أعلنا عنه هنا اليوم.

إننا نأمل من أشقائنا في جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية مواصلة جهودهم الطيبة، وكذلك فإننا ننتظر أن تتولى اللجنة الرباعية الدولية مهامها لضمان تحقيق تقدم متسارع على المسار الفلسطيني الإسرائيلي، مع السعي لبذل الجهود لإحياء عملية السلام على المسارين السوري واللبناني، لقد آن الأوان كي يسترد الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله، وآن الأوان لأن تنتهي عقود طويلة من المعاناة والعذابات، وآن الأوان أن ينعم شعبنا بالسلام وبالحقّ في عيش حياة عادية كبقية شعوب العالم تحت سيادة القانون، تحت سلطة واحدة، وسلاح واحد، وتعددية سياسية، إننا

نتطلع اليوم لحلول هذا اليوم في أقرب وقت كي تحلّ لغة الحوار محلّ لغة الرصاص والمدفع، وكي يحلّ فيه التعايش وحسن الجوار بدل الجدار، وكي نقدم لأبنائنا وأحفادنا من فلسطينيين وإسرائيليين غداً مختلفاً واعداً، ها هي فرصة جديدة للسلام تولد اليوم في مدينة السلام، فلنتعاهد جميعاً على حمايتها، حتى تصبح أمنية السلام حقيقة وواقعاً يومياً في هذه المنطقة. والسلام عليكم

وثيقة رقم ١٢:

نص كلمة الرئيس محمد حسني مبارك في قمة شرم الشيخ الرباعية[١٢] [مقتطفات]

شرم الشيخ، ٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد أرييل شارون رئيس وزراء دولة "إسرائيل".. السيد محمود عباس رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.. يسعدني أن أرحب بكم جميعاً على أرض مصر.. في سيناء التي تجسد أسمى معاني السلام، وفي مدينة شرم الشيخ التي تعدّ بحقّ أوضح مثال لمكاسب السلام من أمن واستقرار ورخاء.

إن هذه هي المرة الأولى منذ ما يقرب من أربع سنوات التي تلتقي فيها القيادتان الفلسطينية والإسرائيلية وتجريان بعقل مفتوح وبحسن نية مباحثات متعمقة وصريحة وجادة. ومن ثم فإن اجتماعهما يعدّ في حدّ ذاته خطوة مهمة للغاية وتحركاً إيجابياً طال انتظاره.

لقد اجتمعنا لكي نعمل سوياً بكل إصرار وجدية على طي صفحة من الأعوام العصيبة أزهقت فيها الأرواح البريئة.. وأريقت فيها الدماء من كل جانب.. وعمّ فيها الخراب والدمار وفقدت فيها الشعوب الثقة والأمل. (....)

إن الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على حدٍّ سواء يستحقان الحياة التي يحلمان بها.. الحياة المستقرة الآمنة التي تنعم بها أجيال الحاضر والمستقبل بسلام دائم.. سلام يتأسس على قوة الحقّ والعدل والشرعية الدولية، وتدعمه أواصر علاقات الجيرة الطيبة والآفاق الرحبة للتعاون المشترك.

إن الطريق لتحقيق هذه الأهداف في الشرق الأوسط معروف وواضح.. إنه طريق السلام الشامل والعادل والدائم، القائم على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية والمبادئ التي اتفقنا عليها جميعاً في مدريد وعلى رأسها مبدأ الأرض مقابل السلام. ويحدونا أمل كبير في أن تستمر هذه الروح الإيجابية وأن تكون هي الأساس الذي يحكم المراحل القادمة من التنفيذ الصادق والأمين لخارطة الطريق.

كما نأمل كذلك أن تتمّ عملية انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة وبعض مناطق الضفة الغربية

بتنسيق وتعاون كاملين بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني حتى تكون بالفعل خطة فاعلة على مسار تنفيذ خارطة الطريق، وبداية إيجابية لاستئناف التفاوض السياسي حول قضايا الوضع الدائم وصولاً إلى نهاية عاجلة للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس دولتين مستقلتين "فلسطين وإسرائيل"، وتحقيق الأمن والاستقرار للشعبين.

ويهمني في هذا الصدد أن أشدد على أهمية أن يكون التحرك دائماً في إطار التنفيذ الكامل لخارطة الطريق، واستئناف المفاوضات السياسية بأسرع وقت.. ذلك أن النجاح سيتوقف على اتخاذ خطوات سريعة وجادة في إطار أفق سياسي واضح يؤكد أن تلك الخطوات ليست مؤقتة، ولا تتمّ في فراغ، ويعطي الأمل للشعوب ويعيد بناء الثقة في تحقيق الأهداف الوطنية من خلال التسوية السلمية القائمة على أسس ومبادئ الشرعية الدولية.

ولا يفوتني في هذا السياق أن أؤكد على أهمية دور المجتمع الدولي وعلى رأسه المجموعة الرباعية الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية والإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، في حماية المسيرة التي تمّ استئنافها اليوم، وتقديم كل الدعم والمساندة لها في المجالين السياسي والاقتصادي وغيرهما من المجالات.

إن استتباب السلام العادل والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، يعدّ حجر زاوية في ضمان الأمن والسلم الدوليين، ومن ثمة فللمجتمع الدولي مصلحة مباشرة وحاكمة في دعم عملية السلام في المنطقة، وفي نفس هذه السياق، فإن مصر ستكون دائماً حاضرة وناشطة في مساندة المسيرة انطلاقاً من انحيازها نحو السلام العادل والشامل القائم على ضمان الحقوق وإعلاء مبادئ الشرعية والقانون الدولي.

إن هدفنا الأسمى لا يتوقف فقط على تحقيق السلام على المسار الفلسطيني، وإنما هدفنا هو السلام الدائم في منطقة الشرق الأوسط جمعاء، وهذا لن يتأتى إلا إذا كان السلام شاملاً، ولذلك فإن تحركنا اليوم يجب أن تتلوه تحركات أخرى تعيد الحياة إلى المسارين السوري واللبناني وتستأنف عملية التفاوض السياسي حولهما للتوصل إلى حلٍّ سلمي عادل، يتأسس على قرارات الشرعية الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

لقد اختارت الشعوب العربية السلام كخيار استراتيجي فأطلقت قمة بيروت العربية، مبادرة شاملة تحقق الأمن والاستقرار للجميع، وتمدّ يدها بالسلام القائم على الحقّ والعدل.

إن التحدي كبير لكن إرادتنا أكبر، إن الآلام عميقة ولكن إيماننا أعمق، إن المهمة عظيمة ولكن آمالنا أعظم، وإذا كان الطريق طويلاً وصعباً فلقد خطونا اليوم الخطوة الأولى، وشكراً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وثيقة رقم ١٣:

نص كلمة أرييل شارون في قمة شرم الشيخ الرباعية[١٣]

شرم الشيخ، ٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٥

بودي أن أتقدم بالشكر لسيادة رئيس جمهورية مصر العربية السيد حسني مبارك على مبادرته المباركة وعلى كرم ضيافة هذا المؤتمر البالغ الأهمية، ونأمل وندعو جميعاً أن يبقى هذا اليوم خالداً في الذاكرة كاليوم الذي بدأت فيه المسيرة تتحرك قدماً إلى تكملتها ونحو الهدف المنشود، وهو الحياة بهدوء وكرامة وسلام يعمّ جميع شعوب الشرق الأوسط.

كما بودي أن أتقدم بالبركة إلى جلالة الملك عبد الله الثاني عاهل المملكة الأردنية الهاشمية بمناسبة ولادة نجلكم وأتمنى لكم دوام السعادة والنجاح في قيادة شعبكم إلى الاستقرار والتطور كي نتمكن معاً من توطيد أواصر العلاقات بيننا.

وتمنياتي أيضاً لرئيس السلطة الفلسطينية السيد محمود عباس على انتصاركم الرائع في انتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية، وهذا الانتصار والطريق التي تريدون قيادة شعبكم فيها تتمكن من إدخال تغيير حقيقي في الاتجاه والتأثير على المنطقة بأسرها، كما آمل أن تتمكنوا من قيادة شعبكم في سبيل الديمقراطية والمحافظة على القانون والنظام حتى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة الديمقراطية.

فقد بدت سنة ٢٠٠٥ كسنة الفرصة العظيمة لجميع شعوب المنطقة وفي مقدمتها الإسرائيليون والفلسطينيون، وواجبنا جميعاً أن نؤدي إلى عدم ضياع هذه الفرصة.

أمامنا فرصة للابتعاد عن درب الدماء الذي فرض علينا في السنوات الأخيرة، أمامنا فرصة لسلوك طريق جديد وهذه هي المرة الأولى منذ فترة طويلة التي يظهر في منطقتنا الأمل في مستقبل أفضل لأبنائنا ولأحفادنا.

علينا أن نتقدم بحذر لأن هذه الفرصة قابلة جداً للانكسار، والمتطرفون متربصون لها، هم يريدون إفساد هذه الفرصة وترك الشعبين يتضرجان بالدم، وإذا لم نبدأ بالعمل الآن فربما ينجح المتطرفون في مؤامراتهم.

إن الردّ الوحيد اللائق بهم هو أن علينا جميعاً أن نعلن هنا اليوم أن العنف لن ينتصر ولن نسمح للعنف أن يغتال الأمل. علينا جميعاً أن نتعهد ألا نكتفي بتهدئة مؤقتة وألا نسمح للعنف أن يرفع رأسه. علينا أن نعمل معاً وبحزم على تفكيك البنية التحتية للإرهاب وعلى نزع سلاحه عنه وإخضاعه إلى الأبد لأن تحطيم شوكة الإرهاب والعنف هو الذي يبني السلام.

ليس بنيتي إضاعة هذه الفرصة حيث لا يسمح لنا أن نترك الريح الجديدة التي تبعث الأمل في نفوس

شعوبنا أن تمرّ أمامنا وتبقينا خلفها صفر اليدين.

لذلك تقدمنا بسرعة وبحزم من تفهم احتياجات الجانب الفلسطيني، وتوصلنا في الأيام القليلة الماضية إلى سلسلة من التفاهمات مع زملائنا الفلسطينيين لنتمكن من خلق الهدوء والأمن لكلا الشعبين في الفترة القريبة. اليوم في لقائي مع الرئيس عباس اتفقنا أن يكفّ الفلسطينيون عن جميع أعمال العنف ضدّ الإسرائيليين في كل مكان وفي المقابل تكفّ إسرائيل عن نشاطها العسكري ضدّ الفلسطينيين في كل مكان، ونحن نأمل أن تبدأ اليوم فترة جديدة من الهدوء والأمل.

وبالإضافة، اتفقنا على نقل المسؤولية الأمنية على مناطق فلسطينية، وأعلمت الرئيس عباس أننا ننوي اتخاذ سلسلة من الوسائل لبناء الثقة. ففي الزمن القريب سنطلق سراح مئات السجناء الفلسطينيين ونقيم لجنة مشتركة لبحث الإفراج عن سجناء في المستقبل.

نحن نريد أن نتحاور بشكل حقيقي وصريح لنحوّل هذه الخطوة الأولى إلى أساس متين نشيد عليه بنيان العلاقات بيننا.

أنا مصرّ على تنفيذ خطة فكّ الارتباط التي بادرت بها، والتي قررنا عليها بصورة أحادية الجانب، آمل الآن وقد ظهر تغيير حقيقي على أرض الواقع في الجانب الفلسطيني أن تتمكن هذه الخطوة من أن تبعث الأمل وأن تتحول إلى نقطة الانطلاق الجديدة لعملية منسقة وناجحة.

فبإمكان خطة فكّ الارتباط أن تمهد الطريق للشروع في تطبيق خطة خريطة الطريق التي نلتزم بها ونريد تطبيقها. نحن مستعدون لتحويل كل تعهداتنا إلى أفعال وننتظر من الطرف الآخر أن يفي هو الآخر بكل الالتزامات التي تعهد بها.

الأفعال وحدها وليست الأقوال هي الطريق الوحيد المؤدي إلى دولتين تعيشان بهدوء وبسلام جنباً إلى جنب.

وأطلب لو سمحتم لي أن أتوجه من هنا إلى مواطني الشعبين:

أريد أن أؤكد لجيراننا الفلسطينيين صدق نيتنا في احترام حقكم في حياة مستقلة ومحترمة، وكنت قد قلت إنه ليس في رغبة إسرائيل أن تتحكم بكم وبمصيركم. نحن في إسرائيل نجحنا في أن نصحو من أوهامنا بألم ونحن نعتزم التغلب على كل العراقيل المتراكمة على الطريق بهدف تحويل الفرصة الجديدة إلى حقيقة على الأرض. برهنوا، أنتم الفلسطينيون، أيضا أنكم تملكون القدرة والجرأة على التوصل إلى حلٍّ وسط وعلى نبذ الأوهام غير الواقعية وعلى إخضاع القوى الرافضة للسلام وعلى العيش إلى جانبنا بسلام وبكرامة متبادلة.

وإلى مواطني إسرائيل أتوجه وأقول لقد مرت علينا سنوات قاسية واجتزنا البلاء المؤلم بصمود رائع، والآن فتح المستقبل بابه أمامنا على مصراعيه ونحن مطالبون باتخاذ خطوات ليست سهلة وهي تثير الخلافات العميقة، ولكن لا يسمح لنا أن نضيع الفرصة، وعلينا أن نحاول تحقيق ما

نصبو إليه منذ سنوات طويلة الأمن والهدوء والسلام.
وأخيراً أتوجه بالنداء إلى مضيفنا وإلى زعماء الدول العربية في هذه المنطقة: تعالوا نشبك أيدينا لنخلق في منطقتنا جواً جديداً من الانفتاح والتسامح سوياً، نتمكن من قطع الطريق أمام قوى الماضي المتطرفة والتي تهددنا جميعاً بجرنا إلى دوامة الدم والكراهية، سوياً نتمكن من دفع العلاقات بيننا قدماً وإشعال شمعة الأمل الأولى لجميع شعوب الشرق الأوسط، سوياً نتمكن من أن نؤمن لشعوبنا حياة الحرية والاستقرار والسلام والازدهار. عسى أن نستحق جميعاً الفرصة العظيمة هذه التي سنحت لنا.

وثيقة رقم ١٤:

نص خطاب وزيرة الخارجية الأمريكية، كوندوليزا رايس عن العلاقات الأمريكية الأوروبية والشرق الأوسط[١٤] [مقتطفات]

باريس، ٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٥

(....)

إنني هنا في أوروبا كي نستطيع التباحث حول كيف يمكن لأميركا وأوروبا أن تستخدما قوة شراكتنا لدفع عجلة قيمنا في جميع أنحاء العالم. وسوف يواصل الرئيس بوش مباحثاتنا لدى وصوله إلى أوروبا في ٢١ شباط/فبراير. وهو مصمم على تقوية العلاقات بين ضفتي الأطلسي. وكما قال الرئيس في خطاب التنصيب الذي ألقاه أخيراً: "إن كل ما نسعى إلى تحقيقه في العالم يتطلب بقاء أميركا وأوروبا حليفين وثيقين."

إن مهمتنا واضحة: إن علينا نحن الموجودين في جزء العالم الذي تعمه الحرية واجب مساعدة أولئك العاثري الحظ الذين ولدوا خارج حدود الجزء الذي ينعم بالحرية.

ويتطلب منا هذا الواجب التكيف مع الظروف الجديدة، ونحن نقوم بذلك. لقد وسع حلف ناتو لا مجرد عضويته فقط وإنما رؤياه أيضا. وقد أصبحت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لا تعمل فقط على قارة كاملة حرة يعمها السلام، وإنما أصبحت تعمل خارج حدود أوروبا، أيضا. وبرنامج التعاون الأميركي–الأوروبي أوسع مما كان عليه في أي يوم مضى، وهو ما زال آخذاً في التنامي، مع تنامي الاتحاد الأوروبي نفسه.

ونحن متفقون بشأن التهديدات المتشابكة التي نواجهها اليوم: الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والنزاعات الإقليمية، والدول الفاشلة، والجريمة المنظمة. (....)

إن أميركا تقف على استعداد للعمل مع أوروبا في برنامجنا المشترك، ويجب أن تقف أوروبا على

استعداد للعمل مع أميركا. فالتاريخ سيصدر حكمه علينا بالتأكيد لا على أساس خلافاتنا الماضية، وإنما على أساس إنجازاتنا الجديدة.

إن الحرية توضح أبعاد الفرصة التي نتمتع بها والتحدي الذي نواجهه. وهو تحدٍّ نحن عازمون على مواجهته.

أولاً: إننا نتكاتف معاً للتشجيع على التعددية السياسية والانفتاح الاقتصادي ونمو المجتمع الدولي من خلال مبادرة الشرق الأوسط الكبير. (....)

ثانياً: يتعين علينا أن ننطلق ونعزز النجاحات الأخيرة من خلال تحقيق استقرار التقدم الديمقراطي الذي تمذ إحرازه في أفغانستان والعراق، ودفع عجلته. (....)

ثالثاً: إننا نعمل في سبيل تحقيق نجاحات جديدة، خاصة في الدبلوماسية العربية–الإسرائيلية. إن الولايات المتحدة وأوروبا تدعمان حلّ الدولتين: دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة تعيش جنباً إلى جنب بسلام مع دولة إسرائيل اليهودية.

كما أننا ندعم جميعاً عملية الإصلاح في السلطة الفلسطينية، لأن الإصلاح الديمقراطي سوف يوسع الأساس لسلام حقيقي. وهذا بالذات هو السبب الذي جعلنا ندعم الشعب الفلسطيني في انتخاباته التاريخية في ٩ كانون الثاني/يناير.

كما أن أوروبا والولايات المتحدة تدعمان تصميم الحكومة الإسرائيلية على الانسحاب من غزة وبعض أنحاء الضفة الغربية. ويعتبر كلانا هذا الانسحاب فرصة للتحرك قدما، أولاً إلى خريطة الطريق، وفي نهاية المطاف، إلى غايتنا الواضحة: سلام حقيقي غير زائف.

إننا نعكف على العمل لتحويل الفرصة إلى إنجاز. وقد اختتمت لتوي اجتماعات مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، آرييل شارون والرئيس الفلسطيني، محمود عباس. وقد ترك قولهما نفس الشيء انطباعاً قوياً لدي: هذه فرصة يجب علينا ألا نضيّعها. وقد حثثتهما على تعزيز هذا الزخم، واغتنام هذه الفرصة. ومن الواضح أن اجتماع الرئيسين الفلسطيني والمصري ورئيس الوزراء الإسرائيلي والعاهل الأردني اليوم في شرم الشيخ، كان خطوة مهمة إلى الأمام.

ولا ترزح الولايات المتحدة أو أي من الطرفين تحت أي أوهام في ما يتعلق بالصعوبات القادمة. فهناك انقسامات عميقة يتعين التغلب عليها. وقد أكدت للطرفين ضرورة وضع حدٍّ للإرهاب؛ ضرورة تشييد مؤسسات فلسطينية ديمقراطية اقتصادية وسياسية وأمنية جديدة؛ ضرورة قيام إسرائيل بالوفاء بالتزاماتها واتخاذ الخيارات الصعبة التي تواجهها؛ وضرورة قيامنا جميعا– في أميركا وأوروبا وفي المنطقة– بالإيضاح لإيران وسورية أن عليهما التوقف عن دعم الإرهابيين الذي يسعون إلى تدمير السلام الذي نسعى إليه.

إن النجاح ليس أكيدا، ولكن أميركا موطدة العزم. فهذه أفضل فرصة للسلام يحتمل أن تسنح

لنا خلال سنوات؛ ونحن نعمل لمساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين على اغتنام هذه الفرصة. إن الرئيس بوش ملتزم بذلك. وأنا شخصياً ملتزمة بذلك. ويجب أن نكون جميعاً ملتزمين باغتنام هذه الفرصة.

وفي الشهر القادم، سيعقد رئيس الوزراء البريطاني، توني بلير، في لندن مؤتمراً مهماً لمساعدة الشعب الفلسطيني على دفع عجلة الإصلاح الديمقراطي وتشييد مؤسساته. وكلنا ندعم ذلك الجهد.

وسوف نواصل تشاطر الأعباء التي نرجو أن تمكننا، في المستقبل القريب، من تشاطر نعم السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بين الإسرائيليين وجميع جيرانهم العرب.

كما سيُعقد في القاهرة في الشهر القادم اجتماع بين مجموعة الثماني وجامعة الدول العربية. وينطوي هذا الاجتماع على إمكانية توسعة نطاق قاعدة الدعم للسلام والديمقراطية في الشرق الأوسط. وقد أعلن بيان تونس الختامي للقمة العربية في أيار/ مايو الماضي "صدق العزيمة الثابتة" لدى الدول العربية على "مواكبة التغيرات العالمية المتسارعة الوتيرة من خلال تعزيز الممارسة الديمقراطية، وتوسعة نطاق المشاركة في الحياة السياسية والحياة العامة، وتعزيز جميع عناصر المجتمع المدني."

وإذا ما شكلت هذه العزيمة الصادقة الأساس الذي تقوم عليه المشاركة العربية في هذا الاجتماع، فإنه لن يسفر إلا عن نتائج جيدة. (....)

إن طبيعة الخطاب السياسي آخذة في التغير في لبنان وفي الأراضي الفلسطينية، وفي أفغانستان والعراق، وفي جميع أنحاء الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا. لقد بدأ المواطنون العاديون يعبرون عن أفكارهم ويعملون معاً بطرق لم يعملوا بها في السابق. إن هؤلاء المواطنين يرغبون في مستقبل تسامح وفرص وسلام– لا مستقبل قمع. (....)

إن إسلاميي اليوم الراديكاليين يسبحون ضدّ تيار الروح الإنسانية. إنهم يستأثرون بعناوين الأنباء بقسوتهم الوحشية التي لا ترحم، وهم قادرون على التصرف بقسوة وحشية. ولكنهم يتواجدون في أقصى الأطراف الهامشية لدين عالمي عظيم؛ وهم راديكاليون من نوع خاص. (....)

سيداتي سادتي، هذا زمن فرص لم يسبق لها مثيل للتحالف بين ضفتي الأطلسي. وإن نحن جعلنا السعي إلى الحرية العالمية المبدأ المنظم للقرن الحادي والعشرين، فإننا سنحقق تقدماً عالمياً في سبيل العدالة والازدهار، وفي سبيل الحرية وفي سبيل السلام. ولكن جدول الأعمال العالمي يتطلب شراكة عالمية. فدعونا نضاعف إذن جهودنا المشتركة. (....)

إن هناك فرصاً عظيمةً بانتظارنا. فلنغتنمها، الآن، معاً، من أجل الحرية. وشكراً لإصغائكم.

وثيقة رقم ١٥:

مقابلة محمد دحلان مع فضائية العربية حول المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية(١٥)

[مقتطفات]

١٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٥

محمد دحلان: (....) القضايا أرتّبها كما تمّ الاتفاق عليها: أن تبدأ لجنة الانسحابات من المدن مساء هذا اليوم، وأن يتمّ تنفيذ الانسحاب بشكل تدريجي حتى نضمن تطوير قدرة الجانب الفلسطيني على استلام هذه المدن حتى لا يكون هناك مفاجآت، وهذا جاء بناءً على طلب القيادات العسكرية الفلسطينية، ثانياً: أن تلتئم لجنة الأسرى لتغيير المعايير الإسرائيلية (....)، نحن نركز على الإفراج عن الإخوة المعتقلين الذين اعتُقلوا قبل اتفاق أوسلو وعددهم ٣٥٠ مناضلاً جميعهم محكومين أحكاماً عالية، والنقطة الثالثة: هي فيما يخصّ المبعدين والمطاردين، وافقت إسرائيل على أن يعود مبعدو بيت لحم الذين أُبعدوا إلى أوروبا، وكذلك المبعدين الذين أُبعدوا داخل وطنهم إلى قطاع غزة من الضفة الغربية، (....) لذلك أنا أعتبر أن هذه القضايا الثلاثة قد أُنجز الاتفاق على مبادئها والآن تحتاج إلى فقط التنفيذ.

(....) على مدى التسع سنوات الماضية في المفاوضات، حتى قبل الانتفاضة كان هناك ١١٥٠٠ سجين، خلال فترة المفاوضات تمّ الإفراج عن عشرة آلاف سجين فلسطيني، وتبقى ما يقارب ١٤٠٠ سجين، وهم القضايا الصعبة والقاسية، وبالمناسبة أغلبهم من فصائل منظمة التحرير، هذه الفئة التي لم تطالها عملية الإفراجات على مدى السنوات الماضية، نحن استطعنا في هذه اللقاءات أن نركز ونجند المجتمع الدولي لصالح الإفراج عن هؤلاء الأسرى القدامى (....)

جيزال خوري: اللي [الذين] عم يسمعونا رح [سوف] يقولوا رجعنا من الصفر. بالنهاية شو اللي [ما الذي] تغيّر، لفجأة حسينا إنه فيه أبواب مفتوحة؟ ما الذي تغيّر في الساحة الفلسطينية؟ هل هو موت أبو عمار؟.

محمد دحلان: أولاً: أنا لا أريد أن أمرّ مرور الكرام على تقييمك، نعم نحن عدنا ليس من نقطة الصفر بل أقل من نقطة الصفر، لأن الأربع سنوات الأخيرة قد جلبت إنجازاً للجانب الفلسطيني وجلبت أيضاً كوارث للجانب الفلسطيني، وأنا لا أريد أن أدخل في تفاصيل ذلك، أنا أعتبر أن هذه الانتفاضة قد رسمت حدود الوطن، ولكن متى؟ وكيف؟ أنا أعتقد للمستقبل وليس الآن، ليس في عهد شارون، أما نحن خسرنا خسائر سياسية كبيرة؟ نعم، ومن لا يعترف بذلك يكون مخطئاً ولا يستطيع أن يضع آليات لإخراج الشعب الفلسطيني من هذه المأساة التي يعيشها، إسرائيل خسرت؟ نعم، إسرائيل أيضاً خسرت أنها لا تستطيع أن تحسم معركة مع الجانب الفلسطيني الأعزل، ولكن هل

كسبت سياسياً؟ أنا أعتقد نعم، (....)

جيزال خوري: من يتحمل مسؤولية فشل كامب ديفيد ومقترحات كلينتون؟

محمد دحلان: أنا بعتقد الثلاث أطراف مجتمعة، لا أريد أن أتحدث عن كامب ديفيد، في كامب ديفيد لم يكن هناك عرضاً للجانب الفلسطيني، لم تكن هناك فرصة تاريخية كما قيل لم نستغلها، ولكن في وثيقة كلينتون نعم، كان هناك عرض ومهمّ وبدليل أن الرئيس عرفات بعد سنتين قد وافق على مقترحات الرئيس كلينتون ولكن كان قد فات الأوان، ولكن يتحمل الثلاث أطراف المسؤولية عن ذلك، الإدارة الأميركية أجّلت العرض لثلاثة شهور وهذا يعني إضاعة فرصة كبرى، الجانب الإسرائيلي أيضاً لم يكن جدياً في عرضه في كامب ديفيد وكان أكثر جدية في عرضه في موافقته على وثيقة كلينتون، والجانب الفلسطيني كان يعني ليس بالقدر الكافي من تحمل المسؤولية التاريخية في ذلك الوقت، أنا آمل أن يكون ذلك درساً للمستقبل، ليس المطلوب من أي فلسطيني أن يتنازل عما أُعلن في المجلس الوطني في عام ١٩٨٨، نحن نريد دولة خالصة كاملة في كل الضفة الغربية على حدود الرابع من حزيران والقدس الشرقية عاصمة لها، وعودة اللاجئين على أساس قرار ١٩٤، وقرارات القمة العربية في بيروت، هذا ما نريده، لا يوجد فلسطيني يجرؤ أن يساوم على ما أُعلن، ولكن التكتيكات والوصول إلى ذلك اختلفنا عليه في السابق، آمل أن نتفق عليه الآن وفي المستقبل. (....)

وثيقة رقم ١٦:

قرار مجلس الوزراء الفلسطيني بشأن زيادة رواتب العسكريين[١٦]

رام الله، ١٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٥

بعد الاطلاع على القانون الأساسي المعدل، وبناء على تنسيب رئيس الوزراء (رئيس مجلس الأمن القومي)، وبناءً على ما أقره مجلس الوزراء تحت رقم (١/ ٥٩) في جلسته المنعقدة بمدينة رام الله في تاريخ ١٥ -٢- ٢٠٠٥ قرر ما يلي: مادة (١) ترفع رواتب العسكريين اعتباراً من شهر شباط ٢٠٠٥م على النحو التالي: من رتبة جندي إلى رتبة مساعد أول بنسبة ٢٠٪ من الراتب الإجمالي الحالي. من رتبة ملازم إلى رتبة نقيب بنسبة ١٠٪ من الراتب الإجمالي. مادة (٢) تعتبر هذه الزيادات جزءاً من الزيادات التي ستقرّ بموجب القانون. مادة (٣) يسري هذا القرار على العسكريين الملتحقين بوحداتهم في أجهزة الأمن الفلسطينية والمنتظمين على رأس أعمالهم فيها. مادة (٤) على جميع الجهات المختصة- كلٌّ فيما يخصّه- تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ: ١٥ -٢- ٢٠٠٥.

وثيقة رقم ١٧:

قرار مجلس الوزراء الفلسطيني بالمصادقة على الاتفاقية التركية الفلسطينية[١٧]

رام الله، ١٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٥

بعد الاطلاع على القانون الأساسي المعدل، وبناء على تنسيب وزير التخطيط بالإنابة، وبناءً على ما أقره مجلس الوزراء تحت رقم (٣ / ٥٩) في جلسته المنعقدة بمدينة رام الله بتاريخ: ١٥-٢-٢٠٠٥ قرر ما يلي: مادة (١) المصادقة على الاتفاقية التركية الفلسطينية بشأن تمويل المشاريع الاقتصادية التنموية والاجتماعية. مادة (٢) تشكل لجنة وزارية تضمّ كلاً من: وزير التخطيط، وزير المالية، ووزير الاقتصاد الوطني لتحديد آلية صرف المنحة المقدمة من الحكومة التركية. مادة (٣) على جميع الجهات المختصة- كلٌّ فيما يخصّه- تنفيذ هذا القرار، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ: ١٥-٢-٢٠٠٥.

وثيقة رقم ١٨:

الملخص التنفيذي لتقرير مجموعة الدراسة الرئاسية: الأعمدة الثلاثة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط: الأمن والإصلاح والسلام[١٨]

١٨شباط/ فبراير ٢٠٠٥

تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الأيام تحديات غير عادية في الشرق الأوسط، مما يتطلب منها أن تعتمد إستراتيجية متكاملة مبنية على ثلاثة أركان: الأمن، والإصلاح، والسلام. ولعلّ أجندة الأمن هي الضاغطة أكثر من غيرها، ولكن العمل على تنفيذها وحدها غير كافٍ. فإذا كانت الولايات المتحدة لا تريد فقط أن تحارب التهديدات التي تواجهها في المنطقة بل أن تغير أيضاً الديناميكية الإقليمية التي تنتج مثل هذه التهديدات، فإن على الإدارة الأمريكية أن تباشر بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلدان الشرق الأوسط، وأن تشجع على إرساء سلام آمن بين العرب والإسرائيليين.

الخطوات الأولى:

إن أكثر الأولويات ضغطاً على إدارة بوش في عام ٢٠٠٥ هي:

- تسريع عملية تدريب القوى الأمنية العراقية الجديدة، وتسليمها زمام الأمور على الأرض، بالتزامن مع بناء هيكلية حكومة عراقية حرة تمثل كافة شرائح العراقيين.

– التنسيق في إستراتيجية التعامل مع البرنامج النووي الإيراني مع القوى الأساسية في الإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.
– تطوير وتطبيق إستراتيجية شاملة لخوض الحرب الأيديولوجية ضدّ التطرف الإسلامي.
– تقديم قيادات جديدة من خلال عملية الدعوة إلى الإصلاح السياسي.
– استثمار المستجدات الأمنية والسياسية على الساحة الفلسطينية وفكّ الارتباط السلمي والمنظم بين إسرائيل وقطاع غزة.

وفيما تطبق الإدارة الأمريكية هذه السياسات، فإن عليها أيضاً أن ترفض الدعوات إلى تحديد جدول زمني لانسحاب القوات الأمريكية من العراق، وتقديم مبادرة أحادية الجانب تجاه طهران لاحتواء طموحاتها فيما يتعلق ببرنامجها النووي، وأيّ اقتراح مبكر لإعادة استئناف مفاوضات "الوضع النهائي" بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

أولاً : الأمن

(....) الإرهاب: يمكن تعزيز الإنجازات المهمة التي تّم تحقيقها على الصعيد التكتيكي في الحرب على الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من أيلول من خلال الاستمرار في عملية "تجريم الإرهاب" على الصعيد الدولي، ومن خلال ضمّ مجموعات مثل حزب الله وحركة حماس إلى لائحة المنظمات الإرهابية المحاربة دولياً، وتعزيز جهود استهداف البُنى الاقتصادية والدعوية والعملياتية للإرهابيين. على الصعيد الاستراتيجي، فإن مواجهة التحدي الأيديولوجي المتمثل بالتطرف الإسلامي من خلال جهود طويلة المدى، تسعى إلى إصلاح الأنظمة، والوصول إلى جماهير المسلمين التي تعارض الراديكالية، يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار على أنه أمر أساسي مركزي.(....)

ثانياً: الإصلاح

من أجل تعزيز الأبعاد الاستراتيجية للحرب على الإرهاب، على الولايات المتحدة أن تبذل جهوداً ذات وجهين: أولهما السعي للوصول إلى الملايين من المسلمين الذين ثبّطهم التطرف الإسلامي، وتبني استراتيجية لإصلاح المجتمعات في الشرق الأوسط حتى تستطيع أن تهمّش المتطرفين الإسلاميين، وتُسقط من أيديهم ورقة المظالم التي يتذرّعون بها من أجل توسيع قاعدة الدعم الشعبي لهم. وهذا قد يتطلب جهوداً منظمة ومنسقة من أجل الحؤول دون تدفق الدعم البشري للمجموعات الإرهابية، وذلك من خلال اعتماد استراتيجية تتعاون فيها الولايات المتحدة الأميركية مع الحلفاء المحليين، من أجل التشجيع على إجراء تغييرات جذرية يتمّ إحراز التقدم فيها بشكل تدريجي تراكمي مستمر. وبتعبير سياسي: يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعتبر الإصلاح الشامل، وإرساء دعائم الليبرالية والديمقراطية عناصر أساسية في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الثنائية مع البلدان الأساسية في المنطقة، وبالتالي، فإن هذا الجهد سوف يتطلب

تشجيع انبثاق قيادات جديدة، تصل من خلال الآليات الديمقراطية.

ومن الناحية البيروقراطية، فإن هذا الجهد يتطلب إعادة هندسة شاملة لكيفية نفاذ الإدراة الأمريكية إلى الشعوب من أجل التعريف بالأحلاف الحالية وتغذيتها ودعمها، والدفاع عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والترويج للقيم الأمريكية.

ثالثاً: السلام

فيما يتعلق بعملية السلام العربية الإسرائيلية، على الإدارة الأمريكية أن تبادر إلى الاستفادة من نافذة الفرص المهمة التي فُتحت من جهتين: الأولى، سياسة إسرائيل فيما يتعلق بفكّ الارتباط مع قطاع غزة وشمال الضفة الغربية، والثاني، انبثاق القيادة الفلسطينية الجديدة التي يبدو أنها مستعدة بشكل حاسم لرفض العنف كتكتيك للوصول إلى الاستقلال. إن هدف الولايات المتحدة الأمريكية هو إحراز تقدم على صعيد الحلّ القائم على إيجاد دولتين، وهو الحلّ الذي يوفر الأمن والسلام للإسرائيليين، والكرامة والرضا للفلسطينيين، ويعزل أولئك الذين اختاروا مسار رفض الحلول. وهذا يمكن تحقيقه من على أفضل وجه من خلال التركيز على ثلاثة أمور أساسية: الوقوف إلى جانب إسرائيل في مجازفتها الفعلية من خلال قيامها بفكّ الارتباط، ودعم الفلسطينيين وهم يحاولون ملء الفراغ السياسي في مرحلة ما بعد عرفات من خلال إرساء دعائم مجموعة من المؤسسات التمثيلية والقانونية والرقابية، وترشيد نوايا اللاعبين الأساسيين على الساحة الإقليمية والدولية الذين يسعون إلى مساعدة السلطة الفلسطينية على استبدال الاحتلال العسكري الإسرائيلي بإدارة سياسية ملتزمة بالمحاسبة والشفافية والسلام، وحكومة منظمة، لأن كل ذلك يمكن أن يشكل جسراً نحو المزيد من التطبيق لبنود خارطة الطريق، واستئناف المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي. وما نقترحه هو أن على الإدارة الأمريكية أن تعلن بوضوح أن أي إستراتيجية جديدة للسلام مرفوضة لأن مثل هذه الأفكار في هذه المرحلة المفصلية سوف تعيق الجهود السياسية الحساسة التي سوف تسمح لفكّ الارتباط الإسرائيلي والإصلاح الفلسطيني أن يريا النور، بالإضافة إلى ذلك، فإن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تنخرط في حوار فعال مع الدول العربية ومع الأوروبيين وغيرهم للتأكيد على مساهمتهم الكاملة في هذه العملية، خاصة فيما يتعلق بموضوع "تجريم الإرهاب" واستثمار الإصلاحات الفلسطينية وتبيان أهمية السلام وفوائده لكل الأطراف.

هذه التوصيات تشكل أجندة أمريكية للعمل في الشرق الأوسط وفي كل من الحالات المذكورة فإن الريادة الأمريكية ضرورية لنجاح هذه الخطوات، ولكن أميركا وحدها لا تستطيع أن تحقق هذه الأهداف، ولحسن الحظ، هناك الكثير من الدول المستعدة للانضمام إلينا كحلفاء من أجل مواجهة التهديدات والاستعداد لاتخاذ الإجراءات المناسبة ضدها، إلا أن مفهوم التهديدات والاستعداد لاتخاذ

الإجراءات ضدها يختلف من عاصمة إلى أخرى، ومن أجل أن نكسب المعركة، على الرئيس أن يتبنى سياسية دبلوماسية تقوي الأحلاف والعلاقات الموجودة حالياً، مع المؤسسات الدولية والقيام بتوسيعها متى أمكن ذلك، كما أن عليه أن يستمع بجدية وتعاطف إلى آراء حلفائنا وأصدقائنا، وأن يرحّب بأي فرصة لبسط الأسباب والضرورات التي تدعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى التحرك لكل أصدقائنا، وحلفائنا ومنافسينا وحتى أعدائنا.

* * *

الفقرة المتعلقة بحماس وحزب الله في التقرير الكامل:

حماس وحزب الله

يجب أن تشمل الجهود الدولية التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب مجموعات مثل حماس وحزب الله، فالفكرة التي تقول بأن نشاط هذه المجموعات محدود بساحة الصراع العربي الإسرائيلي، وبالتالي فإنهما يجب أن لا يحتلاّ حيّزاً في الحرب العالمية على الإرهاب هي حقيقة خاطئة، وهزيمة سياسية، فكِلا هاتين المنظمتين تقومان بتجنيد أعضائهما، وجمع التبرعات، وتأمين الدعم السياسي على مستوى عالمي، وكِلا المجموعتين تشاركان القاعدة في حمل أيديولوجية متهالكة وخطيرة، تُظهر الولايات المتحدة على أنها الشيطان الأكبر. وحماس التي تمتلك شبكة عريضة توفر لها الدعم اللوجستي والمادي، لها ارتباطات واضحة بتنظيم القاعدة؛ في حين أن حزب الله لم يكتفِ فقط بتنفيذ عمليات إرهابية حول العالم، بل إن هناك أدلة حسّية على تعاونه مع تنظيم القاعدة، وهذا ما أشار إليه مؤخراً التقرير الصادر عن الهيئة المكلفة بالتحقيق بأحداث الحادي عشر من أيلول. وبالتالي فإن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل بشكل وثيق مع حلفائها في أوروبا ومع إسرائيل وفي العالم العربي كله من أجل محاربة هاتين المجموعتين، وإحباط عملياتهما، وكشف وإعاقة علاقاتهما مع المنظمات الأخرى الناشطة في الشبكة الإسلامية الإرهابية الدولية.

وثيقة رقم ١٩:

قرار رئاسي بنقل لجنة البعثات والمنح من أمانة الرئاسة إلى دائرة التربية والتعليم في منظمة التحرير الفلسطينية[١٩]

رام الله، ٢٠ شباط/ فبراير ٢٠٠٥

قرار رقم (٤) لسنة ٢٠٠٥م. رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وبناء على الصلاحيات المخولة لنا، وتحقيقاً للمصلحة العامة، قررنا ما يلي:

مادة (١) ينقل مكتب لجنة البعثات والمنح من أمانة الرئاسة بكادره إلى دائرة التربية والتعليم العالي في منظمة التحرير الفلسطينية.

مادة (٢) على جميع الجهات المختصة –كل فيما يخصه– تنفيذ أحكام هذا القرار، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية. صدر بمدينة رام الله: ٢٠–٢–٢٠٠٥، محمود عباس رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

وثيقة رقم ٢٠:

مقالة بقلم الملك عبد الله الثاني (ملك الأردن) في صحيفة لو موند الفرنسية حول أمل السلام في الشرق الأوسط[٢٠] [مقتطفات]

٢٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٥

(....)

إن خارطة الطريق توفر حلاً شاملاً يقوم على وجود دولتين، وهو النوع الوحيد من السلام الذي يمكن أن يكتب له الاستمرار: فهو يرتكز على قيام دولة فلسطينية ذات سيادة، ديمقراطية، وقابلة للحياة، وضمانات أمنية لإسرائيل؛ وعملية تقود إلى تسوية شاملة تبحث المسارين السوري واللبناني. وتدعو خارطة الطريق إلى تحقيق العدالة والأمن، جامعةً المنطقة بأسرها، من المغرب إلى اليمن، في إطار عملية تعافي عمادها المصالحة والأمل. (....)

إن عملية السلام العربية– الإسرائيلية تشكل بالطبع أحد المجالات الرئيسية التي نحتاج إليها بصورة ملحّة لتعزيز الشراكة القائمة بيننا؛ فالأردن وفرنسا لهما اهتمام مشترك في دعم مستقبل لبنان السلمي الديمقراطي. كما نعمل معاً أيضاً على مساعدة العراق لتحقيق الأمن وإعادة الأمور إلى طبيعتها، وإعادة إعمار البلاد. وكان نجاح الانتخابات التي جرت أخيراً في العراق خطوة هامة، ولكن علينا تشجيع استمرار المشاركة في صياغة الدستور والانتخابات التي ستجرى في نهاية هذا العام. والأردن مصمم أيضاً على دعم فرنسا في معالجة همومها. ونعتزّ بأننا قمنا بدور في تأمين الإفراج عن الرهائن الفرنسيين خلال العام الماضي، ونقوم ثانيةً ببذل أقصى ما لدينا من جهد للإفراج عن الصحفية الفرنسية الأسيرة حالياً.

وثيقة رقم ٢١:

نص كلمة خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في افتتاح المؤتمر التأسيسي للحملة العالمية لمقاومة العدوان[٢١] [مقتطفات]

الدوحة، ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٥

(....) سؤال يتبادر إلى الذهن في استهلال هذا الحديث، خاصة حينما يصدر من رجل مثلي في قيادة حركة تقاوم مقاومة عسكرية للاحتلال وهو: هل ثمّة مجال أو جدوى للمقاومة السلمية في مواجهة عدوان مسلح؟

أجيب على ذلك بوضوح بالتأكيد على حقّ الشعوب، التي تتعرّض للاحتلال المباشر العسكري، في مقاومة المحتل مقاومة عسكرية لا التباس ولا شكّ فيها، كما يجري في فلسطين والعراق وأفغانستان وغيرها، لكن مع ذلك، أقول: نعم هناك مجال، وهناك جدوى للمقاومة السلمية، على الرغم من أن قعقعة السلاح الأميركي والصهيوني تملأ الأفق وتملأ العالم ضجيجاً: لماذا ذلك؟

أسوّق أسباباً أربعة:

السبب الأول: هو أنّ كل عدوان عسكري، مهما بلغت صورته العسكرية الوقحة، يستصحب معه أشكالاً أخرى لابدّ منها من العدوان، من أجل مزيد من تجذيره، وفرض الهزيمة على الشعوب المستهدفة. (....)

السبب الثاني: قد ينحصر العدوان في بلد محدد، لكن أجنحة العدوان وامتداداته تطال بلاداً أخرى وشعوباً أرى بالضرورة إما للجوار، أو أن البلد المستهدف جزء من أمة، كما هو الحال في فلسطين والعراق، وبالتالي هناك شعوب مستهدفة بالاحتلال، ولكن ليس بالوجه العسكري، فماذا تفعل؟! أين دورها في المعركة؟ وفي ظلّ ظرفنا المعقد قد لا يتاح لكل الشعوب، حتى وإن كانت جزءاً من الأمة الواحدة، أن تمارس المقاومة المسلحة إلى جانب إخوانها، فماذا يفعلون؟ هل يجلسون ينتظرون؟! أم أن واجباً عليهم أن يقاوموا العدوان بأشكال متعددة، فكما يستصحب العدوان أشكالاً أخرى، فعلى الأمة أن تستصحب أشكالاً من المقاومة. (....)

السبب الثالث: المقاومة حالة شاملة وحياة متكاملة، كما أن الهزيمة تنعكس على الجوانب الأخرى للحياة، لذلك ينبغي أن تتجلّى على جوانب الحياة كلها، ينبغي للأمة والشعوب أن تعيش حالة المقاومة والممانعة، ولذلك نحن لسنا أمام الشكل العسكري للمقاومة فحسب، بل نحن أمام حياة كاملة. (....)

السبب الرابع: قد يهزم شعب، أو أمة في المعركة العسكرية، ولكن الأخطر أن تهزم الأمة هزيمة معنوية، أن تهزم في إرادتها، وفي نفسها، وفي ثقافتها. (....)

ملاحظات مهمة في طبيعة العدوان الأمريكي الصهيوني على الأمة (....)

الملاحظة الأولى: المشروع الصهيوني يشكل خطراً على الأمّة كلها وليس على أهل فلسطين، والعراق احتل بأجندة صهيونية، وضعت على رأس الأجندة الأميركية، وإيران إن ضربت ستضرب بأجندة صهيونية تحولت إلى أجندة أمريكية، لا تستخفّوا بالخطر الصهيوني، لأنه لا يهدد فلسطين، ولا لبنان، ولا دول الطوق إنه يهددكم جميعاً، والمشروع الاستعماري الغربي يجد في الاستعمار الأمريكي أداة لضرب أمتنا وتدمير وحدتها ومنع حضورها الحضاري.

الملاحظة الثانية: اليمين المحافظ الأميركي والذي يعيش الآن ولايته الثانية في عهد بوش، ينبغي أن ندرك أن معظم الأجندة الأميركية في عهد هذه الولاية هي مطالب صهيونية.(....)

الملاحظة الثالثة: هناك أولويات أربع في الأجندة الأميركية المختلطة بالأجندة الصهيونية، أولها السيطرة على مقدرات الأمة وخاصة النفط، وثانيها الوجود العسكري المباشر، (....) ثالثها الحرب على الإسلام، هذا عنوان وأولوية مطروحة بقوة،(....) رابعها أولوية الإدارة الأميركية في إبقاء "إسرائيل" هذا الكيان الصهيوني الغاصب هو السيد الوحيد في المنطقة، وغير مسموح لأي دولة في المنطقة أن يكون لها دور إقليمي أو دور دولي، أميركا تريدنا أقزاما وبيننا سيد واحد هو الكيان الصهيوني، ومن يريد خدمة أميركا فليدخل عبر البوابة الصهيونية.

الملاحظة الرابعة: هذه بالغة الأهمية، إن مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي أطلقه بوش، والذي يعني الديمقراطية والإصلاح، أهم ما في خطورته أنه ورقة ابتزاز للأنظمة، أميركا لا تبالي لا بإصلاحنا ولا بديمقراطيتنا، أميركا لا تبالي أن تركب صهوة الديمقراطية أو الدكتاتورية، بشرط أن تحافظ على مصالحها، تسكت على الدكتاتورية إن كانت معها، وتغضب على الديمقراطية، إن كانت ضدها، لكنها ورقة ابتزاز للأنظمة. وهي تعلم أن معظم أنظمتنا لا تريد تغييراً، ولا إصلاحاً، ولا ديمقراطية، وكانت النتيجة للأسف ونحن نلمسه في فلسطين أن الأنظمة حتى تتّقي شرّ أميركا ولا تتجاوب مع التغيير والإصلاح والديمقراطية، دفعت من الكيس، أو من الجيب الفلسطيني، أو العراقي، حتى تدفع الضر عنها، أو تدفع الضغط عليها باتجاه الإصلاح في بلادها.

محطات سريعة في مقاومة هذا العدوان، وكيف نقاومه

أولاً: لابدّ من حملة شاملة للمقاومة، لأننا في حملة شاملة للعدوان، ولذلك إنني مسرور للعنوان، وهو الحملة العالمية لمقاومة العدوان.. إذاً هي حملة عالمية، لأن العدوان عالمي.(....)

ثانياً: على الأمة أن تتوزّع على جميع ميادين المقاومة الشاملة كلّ في مجاله، هذا في السياسة، وهذا في الدبلوماسية وهذا في الجماهير، ولا عذر لأحد، فالمقاومة المسلحة ليست هي الخيار الوحيد، وإن كانت هي الخيار الاستراتيجي.

ثالثاً: إن أعداءنا عاجزون أو مرتبكون أمام فتح جبهات متعددة، ظنوا أن المعركة سهلة..(....) دعونا نواجه هذا العدوان بجبهات متعددة، حتى نستنزفهم ونشغلهم ونربكهم.(....)

رابعاً: دعونا نركّز محاولين قدر الإمكان على دعوة العالم الغربي إلى فكّ ارتباطه بالمشروع الصهيوني. (....)

وثيقة رقم ٢٢:

نص الكلمة الافتتاحية التي ألقاها رئيس الوزراء البريطاني، توني بلير في مؤتمر لندن(٢٢)
[مقتطفات]

لندن، ١ آذار/ مارس ٢٠٠٥

(....) نجتمع هنا جميعا اليوم لهدف واحد، ألا وهو محاولة تحقيق رؤية حلّ الدولتين في عملية السلام في الشرق الأوسط الذي يعني وجود دولة إسرائيل واثقة من أمنها ودولة فلسطين مستقلة وقادرة على البقاء. (....)

ربما تجدر الإشارة منذ البداية إلى أن أهمية ما نناقشه اليوم، إلى جانب أهمية عملية السلام في الشرق الأوسط، أو لنقل صراحة انعدامها خلال السنوات القليلة الماضية، لا ينحصر فقط بإسرائيل أو بفلسطين أو بالشرق الأوسط. بل أنه يعني جميع الدول الممثلة هنا اليوم. وربما ليس هناك تحدٍّ أكثر أهمية وإلحاحاً من إحراز تقدم في هذه العملية لأنها تعني الشارع البريطاني، وكذلك في الدول الأوروبية إلى جانب كونها تعني الشرق الأوسط بحدّ ذاته. وهذه العملية ربما تكون أكثر موضوع يستغله، أو يسيء استغلاله، من يحاولون حشد التأييد للتطرف.(....)

ويمكن إدراك أهمية ذلك بشكل جلي في استمرار محاولات الجماعات الإرهابية لعرقلة العملية السلمية والتقدم الذي يمكن إحرازه. فالتفجير الذي حصل في تل أبيب يوم الجمعة الماضي يبين بوضوح هدف هذه الجماعات: هدفهم تحويل مسار هذه العملية، وهدفهم إيقافها، وهدفهم ضمان أن من لديهم النية الحسنة لا يستطيعون إحراز أي تقدم. (....)

بالطبع يأتي ذلك في خلفية التقدم الذي تمّ إحرازه بالفعل. فانتخاب الرئيس عباس كان حدثاً هاماً جداً. وقد حشد تأييد الشعب الفلسطيني لفكرة إحياء عملية السلام. وهناك الاقتراحات الداعية للانسحاب التي حملها رئيس الوزراء شارون بكل شجاعة. وهناك اجتماع شرم الشيخ. لكنني أعتقد بأننا نعلم جميعا بأنه رغم هذه المؤشرات الإيجابية للتقدم الذي تمّ إحرازه، فإن هذه العملية ما زالت تعتبر هشة ويمكن أن تنتكس بكل سهولة مثلما انتكست في مناسبات سابقة. حين التقيت مع الرئيس بوش في البيت الأبيض في شهر تشرين ثاني/ نوفمبر الماضي، وضعنا خمس خطوات مؤدية لحلٍّ عادل وسياسي ودائم.

كانت أولى تلك النقاط هي إجراء انتخابات ناجحة في السلطة الفلسطينية، والتي حدثت بالفعل. والثانية

كانت ضمان أن يجري ذلك في سياق رؤية شاملة حيث يفهم الجميع بأن الغاية النهائية هي وجود دولتين مثلما أشار الرئيس بوش نفسه، والذي صادقنا عليه جميعا. والنقطة الرابعة كانت عملية الانسحاب التي يجري العمل بها، والنقطة الخامسة هي العودة للعمل بخارطة الطريق، وإحيائها لكي يمكن عقد المؤتمرات اللازمة للتوصل للتسوية الدائمة.

ونحن هنا نناقش النقطة الثالثة التي وضعناها، ألا وهي ما يتعين علينا عمله لمساعدة ودعم السلطة الفلسطينية في رغبتها لضمان أن بإمكانها، في مجالات الحكم والأمن والاقتصاد، أن تؤسس دولة فلسطين القادرة على البقاء. نعلم جميعا بأن إحدى نقاط القدرة على البقاء تكمن في الأراضي، ومن الواضح أن هذا موضوع يجب التفاوض عليه في المرحلة المؤدية للتسوية النهائية. لكن هناك نواحٍ أخرى في القدرة على بقاء أية دولة، ألا وهي مؤسسات تلك الدولة وكيفية عملها وديمقراطيتها واقتصادها وقدرتها على النهوض بمهام أمنها على نحو صحيح وملائم.

أعتقد أن المجتمع الدولي بأسره يريد أن يساهم بالمساندة والمساعدة. ففي المباحثات المؤدية للقاء اليوم ناقشنا الكثير من التفاصيل حول خطط السلطة الفلسطينية، وأعتقد بأن الناس سيشعرون بالدهشة نوعاً ما حين يحدد الرئيس عباس هذه الخطط وحين نرى النص النهائي للاتفاق، ومدى التفصيل الذي يتناول به هذه الخطط. فلديهم خطط واضحة لدولة فلسطينية في المستقبل من حيث مؤسسات هذه الدولة. وما نحتاج أن نراه من المجتمع الدولي هو كيف بإمكاننا المساعدة والمساندة في هذا المجال، وكيف يمكننا تدعيم ذلك. لأنه من خلال عمل ذلك فإننا نعمل على تشجيع ودعم عملية السلام بحدّ ذاتها.

هناك مساعدات مالية متوفرة، فقد أشارت أوروبا في الأسبوع الماضي إلى أنه يمكن تخصيص حوالي مئتين وخمسين مليون يورو خلال العام القادم لهذه العملية. ونحن في الحكومة البريطانية ساهمنا بعشرة ملايين جنيه إسترليني أخرى، مما يرفع إجمالي مساهماتنا إلى ثلاثين مليون جنيه إسترليني. وهناك أيضا العديد من الجهات المانحة متواجدة هنا. لكن ما يريد الجميع رؤيته هو أن الدعم الذي يقدمونه هو دعم سيستغل فعلياً في تحسين ظروف الشعب الفلسطيني، ويؤدي إلى حيث يشعرون بالثقة تجاه مستقبلهم في دولة فلسطين.

لذا آمل أن ما سيتيح لنا اليوم عمله هو توضيح خطط السلطة الفلسطينية في مجالات الحكم والأمن والاقتصاد؛ وتوضيح ما يستطيع المجتمع الدولي عمله في كل من هذه المجالات لدعم السلطة الفلسطينية؛ وتوضيح المسؤوليات حول كيفية مساعدتنا في ذلك. حيث أنني أرى، وكذلك يرى من يتابع ذلك من الخارج، بأن هناك العديد من المبادرات والعديد من المجالات التي يريدون المساعدة بها. فليس هناك قصور بالنوايا الحسنة، ولكن نريد توضيح الإطار العام للدعم. وأعتقد أنه إذا استطعنا توضيح ذلك اليوم فإنه سيكون عاملاً مساعداً على نحو كبير.

ويحتل فريق العمل حول الإصلاح الفلسطيني، ولجنة التنسيق الآنية، والعمل الذي قامت به دول مثل النرويج أهمية كبيرة في هذه العملية بمجملها، وليس هناك شكّ أبداً حول ذلك. لكنني آمل أن ما نستطيع الخروج به اليوم هو حسّ حقيقي للعزم الذي أعلم أنه موجود لدى السلطة الفلسطينية لإحداث التغييرات اللازمة في النهاية لتأسيس دولة مستقلة قادرة على البقاء، وحسّ حقيقي لدعم وتعاضد المجتمع الدولي لمساعدة السلطة الفلسطينية على تحقيق ذلك، وبالتالي ضمان استطاعتنا العودة للعمل بموجب خارطة الطريق والقضايا المتعلقة بالمفاوضات التي ستؤدي في النهاية إلى حلّ الدولتين الذي يريد الجميع أن يراه حقيقة واقعة. (....)

وثيقة رقم ٢٣:

كلمة محمود عباس في مؤتمر لندن لدعم السلطة الفلسطينية(٢٣) [مقتطفات]

لندن، ١ آذار/ مارس ٢٠٠٥

أودّ أن أتوجه بجزيل الشكر لرئيس الوزراء توني بلير، على ما بذله من جهود لعقد هذا المؤتمر، الذي يشكل حلقة هامة من سلسلة جهوده المتواصلة لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط ودعمها.

لقد أحيطت التداعيات لعقد هذا المؤتمر بالعديد من التساؤلات بشأن طبيعته. كما وكثرت التفسيرات في ضوء هذه التساؤلات بشأن ما هو ليس موضوع المؤتمر. إلا أننا، ومنذ البداية، لم يساورنا أدنى شكّ بوجاهة الفكرة الأساسية التي حدت بالصديق توني بلير للدعوة لعقد المؤتمر، والمتمثلة في ضرورة الاستجابة لحاجتنا جميعاً، لإيجاد مناخ ملائم لفتح المسارات السياسية لوضع حدٍّ لاستمرار حالة العنف والعنف المضادّ، والتي لم تفضِ إلا إلى مزيد من التعقيدات وإعاقة الفرص الحقيقية للسلام. ولذلك، فقد رحبنا بفكرة هذا المؤتمر ونظرنا إليه بجدية بالغة، وكفرصة للتداول مع أشقائنا وأصدقائنا في المجتمع الدولي، بشأن ما هو مطلوب لإيجاد هذا المناخ، بما في ذلك من خلال توفير الدعم الكافي للسلطة الوطنية الفلسطينية سياسياً واقتصادياً وأمنياً.

بالنسبة لنا، كفلسطينيين، فإننا ماضون قدماً، في ترتيب أوضاعنا، والوفاء بالالتزامات المترتبة علينا في خطة خارطة الطريق، التي نراها الخطة الوحيدة التي تمتلك إمكانيات فعلية للتطبيق، وليس لنا بشأنها سوى مطلب واحد، وهو التبادلية في الالتزام، وفق النصوص الأصلية للخطة، كما وضعتها اللجنة الرباعية.

السيدات والسادة....

خلال فترة وجيزة، أمكن لنا أن نقطع شوطاً مهماً في عملية بالغة التعقيد، وأعني بها عملية الإصلاح الداخلي، فبعد الانتقال الهادئ والدستوري للسلطة، إثر الغياب المؤلم للرئيس الراحل ياسر عرفات،

أنجزنا الانتخابات الرئاسية ونواصل الانتخابات المحلية وأعلنا أن شهر تموز/ يوليو القادم هو موعد للانتخابات التشريعية. (....)

السيد الرئيس:

الأصدقاء الأعزاء:

كما اعتقد، فقد وجه شعبنا الفلسطيني وكذلك سلطته الوطنية، رسائل بالغة الأهمية – للعالم – تجدر قراءتها والتعامل معها بجدية، وهي في ذات الوقت موجهة بشكل خاص لجيراننا الإسرائيليين، وأهم هذه الرسائل استعدادنا الفعلي لبذل مائة بالمائة من الجهد على الصعيد الأمني. وفي هذا الصدد، نشرنا قواتنا على الأرض، واتخذنا قراراً نهائياً بشان توحيد الأجهزة الأمنية، وفق القانون الأساسي، ونواصل تطبيق هذا القرار بالرغم من الصعوبات التي لا تخفى عليكم، بحكم معرفتكم التفصيلية بالأوضاع في بلادنا، بما ينطوي عليه القرار المذكور من تحريم تعدد السلطات وتكريس التعددية السياسية. وتوجنا هذه الجهود الفعلية، بمشاركتنا في مؤتمر شرم الشيخ، الذي جسد محطة هامة على طريق استعادة الحوار السياسي، بعد توقف دام فترة طويلة من الزمن.

قبل أيام أُستهدف المدنيون الإسرائيليون بعملية انتحارية في تل أبيب، إننا نؤكد إدانتنا الشديدة لهذه العملية ولهذا النهج، ونكرر أن القوى المتطرفة لازالت تصرّ على تدمير أي جهد لأي عملية سلام وحلّ المشاكل بالمفاوضات والطرق السلمية، ورفض نهج الديمقراطية الذي نصرّ كفلسطينيين على تكريسه، علماً بأن جميع التنظيمات الفلسطينية نفت مسؤوليتها عن هذه العملية، وأكدت التزامها بالتهدئة. (....)

غير أنها في ذات الوقت تظلّ عرضة للتراجع، وربما الانهيار، إذا لم تحمَ بمسار سياسي جدي لا مبرر لتأخيره بيننا وبين الإسرائيليين. ولقد علمتنا التجربة أن الترتيبات الأمنية المعزولة عن إطار سياسي جدي لا تكفي لترسيخ الأمن وفتح آفاق السلام. وعندما أتحدث عن مسار سياسي جدي، فإنني وبكل تأكيد أعني مساراً يعطي الثقة بإمكانية إنهاء الاحتلال، الذي بدأ في عام ١٩٦٧.(....)

وهنا في لندن، أودّ الإعراب عن أهمية تواصل نظرائنا الإسرائيليين بشأن شتى القضايا المطروحة للبحث في المؤتمر، وإن كانوا غير ممثلين هنا اليوم، مثلما أعرب عن الأهمية القصوى التي يجب أن تولى لتسريع التحرك الإسرائيلي على الأرض، مما يؤثر إيجاباً في إيجاد المناخ الإيجابي الذي نشأ قبل وأثناء قمة شرم الشيخ، والذي تحدثت عنه في بداية كلمتي. (....)

وأخيراً، وبعد سنوات طويلة، وقفنا فيها جميعاً أمام حائط اليأس ... أقول: إن السلام الذي أضحى حاجة فلسطينية وإسرائيلية ودولية، يبدو ممكناً إذا ما أحسنا السعي إليه، وإذا ما نجحنا في تثبيت مفهوم العدالة فيه.